



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العشرين
للدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في يوم
الأربعاء ٣/رمضان ١٤١٣ هجرية الموافق ٢٤/٢/١٩٩٣
ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ٢٠)

جدول الأعمال

الصفحة

٥
٥

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الأجازات والإعذارات :-

- أ . طلب معذرة مقدم من معالي السيد يوسف العظم .
- ب . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان .
- ج . طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف أبو تايه .
- د . طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد المجيد الشريده .
- هـ . طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله النور .
- و . طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله الكايله .

هكذا من الأشغال

هذا من الأعمال

٢	جدول الاعمال
الصفحة	
٣	الردود على الاسئلة:
١	كتاب معالي وزير المالية رقم ١٩٤١ تاريخ ١٩٩٣/٢/٥ جوابا على السؤال رقم (٣٢) المقدم من سعادة النائب السيد حسين مجلي.
٢	كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ جوابا على السؤال رقم (١٢) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.
٣	كتاب معالي وزير الصحة رقم ٢٦٣١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم (٤٤) المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.
٤	كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم (٤٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.
٥	كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم (٤٢) المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.
٤	مشاريع القوانين الواردة من الحكومة:
١	مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣.
	(يحال على اللجنة).
٢	مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣.
	(يحال على اللجنة).
٥	الاقتراحات برغبة:
١	اقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان بشأن ربط طريق عمان/الاغوار المار بقضاء ناعور بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء.
٢	اقتراح برغبة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان بشأن تسييج كافة الاماكن الاثرية في المملكة وحراستها.
٣	اقتراح برغبة رقم (٣١) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان بشأن تحويل العيادة الصحية في شفا بدران الى مركز صحي.
٤	اقتراح برغبة رقم (٣٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة بشأن زيادة مخصصات الفرد من ماله السكر المدعوم لتصبح (٢) كغم بدلا من ١ ١/٢ كغم.
٥	اقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب الشيخ

٣	جدول الاعمال
الصفحة	
	عبد المنعم ابو زنت بشأن ان تحسب خدمة العلم السابقة او اللاحقة من مدة التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي.
٦	مناقشة بيان الحكومة حول سياسة الاسعار من قبل السادة النواب.
٢٩	استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم حول القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم.
	(القانون موزع في الجلسة الثامنة عشرة).
٨	ما يجد من اعمال.
٩	تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
٦٠	* عيّنت يوم الأحد الساعة العاشرة صباحاً *

مجلس النواب

عُضُر الْجُلُوسَةِ

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الأربعاء الموافق ٣/ رمضان/ ١٤١٣ هجري،
الواقع في ٢٤/٢/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس
النواب جلسته العشرين من الدورة (العادية
الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف
عريبات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة
السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:
معالي السيد سليم الزعبي، معالي الدكتور
عبدالله النسور، معالي الدكتور عبدالله
العكايلة، معالي السيد عبدالمجيد الشريدة،
سعادة الدكتور نايف أبوتايه، سعادة السيد عطا
الشهوان، معالي السيد يوسف العظم.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:-

وحضر من الحكومة:

- ١ . سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس
الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ . معالي المهندس علي السحيمات: نائب
رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ . معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
- ٥ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير
العدل.

- ٦ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير
العمل.
- ٧ . معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد
 والاتصالات.
- ٨ . معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير
الأشغال العامة والإسكان.
- ٩ . معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه
والري.
- ١٠ . معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير
دولة.
- ١١ . معالي السيد جودت السيول: وزير
الداخلية.
- ١٢ . معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير
الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٣ . معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير
الشباب.
- ١٤ . سماحة الشيخ عز الدين الخطيب
التميمي: وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية.
- ١٥ . معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات:
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٦ . معالي السيد محمود الشريف: وزير
الاعلام.
- ١٧ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير
الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٨ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير
دولة.
- ١٩ . معالي السيد محمد السقال: وزير
التموين.
- ٢٠ . معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير
الصحة.

مجلس النواب

- بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس النواب المحترم
تحية واحتراما وبعد،
الموضوع: سؤال عن قيمة الكلفة المالية
لمحادثات السلام الأردنية - الإسرائيلية.
اثناء استمرار المحادثات العربية -
الإسرائيلية برعاية مدعية الديمقراطية وحقوق
الإنسان الولايات المتحدة الأمريكية، يشهد
العالم القتل اليومي الذي يمارسه الاحتلال
الإسرائيلي بتأييد الولايات المتحدة ويشهد العالم
اقتلاع ما يزيد عن أربعماية إنسان عربي من
وظعتهم ليحل محلهم من جلبوا من أصقاع
الدنيا.
في ظل ما تقدم أرغب بتوجيه السؤال
التالي لمعالي وزير المالية:
كم بلغت قيمة الكلفة المالية لمحادثات
السلام الأردنية - الإسرائيلية حتى تاريخ الاجابة
على هذا السؤال؟
واقبلوا وافر الاحترام
النائب
حسين مجلي
- بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٢٦٠/١٦/١٦/٣
التاريخ ١٤١٣/٧/٢٦ هـ
الموافق ١٩٩٣/١/١٩ م
معالي وزير المالية
أبحث لمالككم صورة عن السؤال رقم
- وحضر من الأمانة العامة: الدكتور
حسين ابوعرابي، السيد علي الحسين، السيد
محمد الرديني، السيد حمد الغرير.
١ - الفتح الجلسة
معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن
الرحيم.
النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة،
الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.
السيد الامين العام: شكرا معالي
الرئيس.
١ - تلاوة عُضُر الْجُلُوسَةِ السَّابِقَةِ.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام
من تلاوته؟
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:
٢ - الاجازات والاعتذارات:
أ . طلب معذرة مقدم من معالي السيد
سليم الزعبي.
ب . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
عطا الشهوان.
ج . طلب تأخير لفترة وجيزة من معالي
السيد يوسف العظم.
٣ - الردود على الأسئلة:
١ . كتاب معالي وزير المالية رقم ١٩٤١
تاريخ ١٩٩٣/٢/٥ جوابا على
السؤال رقم ٣٢ المقدم من سعادة
النائب السيد حسين مجلي.

(٣٢) تاريخ ١٩٩٣/١/١٦ والمقدم من سعادة النائب حسين مجلي.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عرييات

نسخة : الى سعادة النائب حسين مجلي.

نسخة : الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية / عمان

الرقم ١٩٤١/١٩/٢

التاريخ ١٩٩٣/٢/٥

الموافق:

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٢٦٠/١٦/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٣/١/١٩ والمتعلق بموضوع السؤال

رقم (٣٢) تاريخ ١٩٩٣/١/١٦ المقدم من

سعادة النائب حسين مجلي بخصوص بيان الكلفة

المالية لمحاادثات السلام الأردنية الاسرائيلية.

أرجو أن أيقن لمعاليتكم ان مجلس الوزراء

الموثر قد اتخذ القرارات الضرورية لتمويل

نفقات مؤتمر السلام وحدد اسس اتفاقها وفيما يلي

الكلفة المالية التي دفعتها وزارة المالية تنفيذا لتلك

القرارات وذلك عن الفترة من ١٩٩١/١٠/٢٨

ولغاية تاريخه مفصلة على النحو التالي:

أ) كلفة جولات المحادثات الثنائية:

رقم المرحلة	مكان التعقد	فترة التعقد	الكلفة / بالدينار
الاول	مدريد	٩١/١١/٢٨ - ١٠/١٢/٩١	٣٣١٠٨٥
الثانية	واشنطن	٩١/١٢/٢١ - ١٢/١/٩١	٤٨٩٣٣٧
الثالثة	واشنطن	٩٢/١/٢١ - ١/٢/٩٢	٢٥١٩٤٩
الرابعة	واشنطن	٩٢/٢/٢٤ - ٢/٣/٩٢	١٦٥٣٨٠
الخامسة	واشنطن	٩٢/٣/٢٧ - ٤/٤/٩٢	١٧٣٥٢٧
السادسة	واشنطن	٩٢/٤/٣٠ - ٨/٥/٩٢	٤٥٨٨٧٩
السابعة	واشنطن	٩٢/٥/١٨ - ١٠/٦/٩٢	٣٧٥٩٠٠
الثامنة	واشنطن	٩٢/٦/١٩ - ١٦/٧/٩٢	٢٤٠٩٦٢
المجموع			٢٤٩١٩١٩
	ب) كلفة باحثات متعددة الاطراف		٢١٤٨٩٤
	المجموع الاجمالي		٢٧٠٦٨١٣

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

باسل جردانة

وزير المالية

نسخة : مدير الحسابات العامة.

نسخة : مدير التمويل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حسين

مجلي.

السيد حسين مجلي: رغم ان هذا الجواب

واضح ويعبر عما فيه الا انني اقول انه عجيب امر

هذا الزمان العربي زمان الهوان العربي، زمان

الشرعية العبرية التي تعلو على الشرعية الدولية،

عجيب امر هذا الزمان الذي تدفع فيه بعض

الدول العربية البلايين لاستقدام الاحتلال

الامريكي والتي تدفع فيه بعض الدول الاخرى

الملايين لادخال اعداء الوطن العربي للوطن

العربي ليصل الامر حتى للتسليم لمسرى سيدنا

محمد ﷺ، عجيب امر هذا الزمان الذي تدفع

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢. كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣٣٢

تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ جوابا على السؤال

رقم (١٢) المقدم من سعادة النائب السيد

عبد العزيز جبر.

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو أن تحيب الحكومة على السؤال التالي

وحسب النظام الداخلي للمجلس : اساءه

الموظفين الذين عينوا في دائرة الاحوال المدنية

والجوازات العامة بعد ١٩٩٢/١٠/١٥،

شهادة كل واحد منهم، تاريخ التخرج، الاسس

التي عينوا بموجبها، هل تنافسوا مع غيرهم

وفازوا بالتعيين على اساس تكافؤ الفرص، ما

دور ديوان الخدمة المدنية في التعيين؟ اساءه الذين

تنافسوا معهم ولم يعينوا ولماذا؟ مع الاحترام.

النائب

عبد العزيز جبر

٩٢/١٢/١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٤٢٠٠/١٦/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١

الموافق: ١٤١٣/٦/٧

فيه الامة العربية كلفة ما يسمى النظام العالمي الجديد عالم امريكا والصهيونية اما كان اجدى ان تدفع هذه الملايين لفتح الطريق او لفتح طريق لاستعابة التضامن العربي بدل من فتح الطريق الاسرائيلي الامريكي، الذي يجب ان يبقى مغلقا دائما واذا قال الذين يريدون ان يفتلوا بمصيرهم عن مصير امتهم، بعدم امكانية فتح طريق عربي اما كان اجدى ان تدفع هذه الملايين لفتح طريق زراعي، او لدعم رغيف الخبز الذي يتناوله فقراء الناس، ايها الناس لقد آن الاوان امام هذا الهوان العربي بأن نطالب حتى باستقالة النظام العربي الذي يقيم الهوان العربي ويدفع الملايين لادانة هذا الهوان.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

والتعليم: سيدي الرئيس من حق النائب ان

يعلق على النفقات التي تتكبدها الحكومة بشأن

وفد المفاوضات، ومن حقه ان يتكلم عن تلك

المفاوضات ما يشاء، اما ان يتفوه بالمباراة بأن

الحكومة تدفع ثمن تسليم مسرى النبي محمد

عليه الصلاة والسلام فاعتقد أن هذا الكلام

كلام معيب ويجب ان لا يقال في مثل هذا

المتشدد الراقي الذي يجب ان يشعر كل من

يدخل تحت قبته بمسؤولية كلامه هذا الكلام كبير

وكبير جدا. وانا استغرب ان يصدر عن اي

نائب وخاصة عن نائب قانوني حقوقي وطني مثل

النائب السيد حسين مجلي، اطلب باسم الحكومة

ان تحذف هذه الجملة من كلمته، وشكرا جزيل

سيدي الرئيس.

معالي وزير الداخلية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية. وابقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عريبات

نسخة: الى سعادة النائب عبدالعزيز جبر.
نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣٣٢/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٣/٨/٢٣

الموافق ١٩٩٣/٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٤٢٠٠/١٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ والمتضمن السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ المقدم من سعادة النائب عبدالعزيز جبر، أعلمكم بأن الاسماء المطلوبة تضمنتها القوائم المرسلة منا الى مجلسكم الكريم والمتعلقة بموضوع مناقشة التعيينات. وابقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس، اعترضني على جواب الحكومة من ناحيتين الناحية الاولى شكلية اولا: ارسل سؤالي الى الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٨، عن طريق الامانة العامة لمجلس النواب، صدر كتاب مجلس النواب المرسل الى الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١، ثلاثة عشر يوما والكتاب في المجلس وهنا اسجل ملاحظة على التباطؤ والترهل الموجود في الاجهزة الوظيفية.

ثانيا: جواب الحكومة في كتابها المؤرخ ١٩٩٣/٢/١٥، يدل على ان الحكومة ردت بعد (٤٥) يوم مخالفة بذلك المادة (٨٥) من النظام الداخلي، والتي تنص على وجوب ارسال الاجابة خلال اسبوعين وهنا اسجل ايضا على الحكومة مخالفتها بعدم التقيد بالمدة المطلوبة، اما من الناحية الجوهرية فان الجواب المرسل من الحكومة لا يعتبر جوابا على سؤالي، بل على جزء بسيط من السؤال اذ ان سؤالي ينصب على موضوع تعيين موظفين في دائرة الجوازات والاحوال المدنية بعد ١٥/١٠/١٩٩٢، عن شهادتهم تاريخ تخرج كل منهم الاسس التي عينوا بموجبها، هل تنافسوا مع غيرهم؟ وفازوا بالتعيين على اساس تكافؤ الفرص، ما دور ديوان الخدمة المدنية في التعيين؟ من هم الذين تنافسوا معهم ولم يحضوا بالتعيين ولماذا؟

اما جواب الحكومة فقد احوالي الى قوائم مرسلة الى المجلس تحوي الاسماء المطلوبة، القوائم فيها اسماء ولكنها لا تجيب على سؤالي ولا تعطني المعلومات التي طلبت ولا تجيب على الاستفسارات، لذلك اعتبر كتاب الحكومة

المشار اليه لم يجب على سؤالي واطلب اجابة شافية مرة اخرى، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣. كتاب معالي وزير الصحة رقم ٢٦٣١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم ٤٤ المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ارجو توجيه السؤال التالي بفروعه لمعالي وزير الصحة المحترم

منذ فترة طويلة وأهالي مدينة معان ومحافظتها يشكون من عدم التكامل في مستشفى مدينة معان وعدم توفر جميع الخدمات فيه ويرجون بناء مستشفى جديد يتناسب مع عاصمة الجنوب التي يأتي الناس اليها من الريف والبادية الجنوبية للمعالجة فلا يجدون الا بعض ما يرجون. الى ان تكرمت الحكومة وقررت انشاء مستشفى ملائم.

ارجو التكرم بتقديم المعلومات الكافية عن المستشفى من حيث المستوى والتخصصات والكلفة الاجمالية لبنائه والمعدات المتوي شراؤها ليطمئن المواطنون على ما يجري في بلادهم.

مع الشكر والتقدير

يوسف العظم

عضو مجلس النواب

(عن عاقلة معان)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٦٣/١٧/١٦/٣

التاريخ ١٤١٣/٧/١٥

الموافق ١٩٩٣/٢/٧

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/١، والمقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عريبات

نسخة: الى معالي النائب السيد يوسف العظم.
نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم: ٣٦٣١/٦/٨

التاريخ: /شعبان/ ١٤١٣هـ

الموافق: ١٩٩٣/٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اشارة لكتابكم رقم ٥٦٣/١٧/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٣/٢/٧ ومرافقه صورة عن السؤال

رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ المقدم من معالي

النائب السيد يوسف العظم حول مستشفى

معان.

الرحيم، شكرا معالي الرئيس، شكرا لمعالي وزير الصحة على الاجابة في المدة القانونية وقد كنت انتظر ان يكون الجواب واضحا وعند السؤال عن سبب استبعاد عدد من اطباء الاختصاص جاء الجواب بأنه لاعتبارات اقتضتها طبيعة العمل في الوزارة وتشيا مع سياسة التطوير الاداري التي نسعى جميعا لوضعها موضع التنفيذ ان مثل هذا الجواب يصلح لتبرير قرارا اداريا وكان الاول بالسيد الوزير ان يذكر هذه الاعتبارات وان يبين الجوانب الادارية التي قامت الوزارة باصلاحها من خلال هذا الاجراء ويبدو ان الاصلاح الاداري اصبح قميص يوسف الذي اكله الذئب واود ان اسأل السيد الوزير كم عدد الذين يحملون شهادة البورد في الطب العام الذين يشغلون مراكز ادارية في وزارة الصحة الذي اعلمه ان عددهم قليل وانهم معظم الذين احيلوا على الاستبعاد، لا ادري ماذا يريد معاليه اكثر من المواصفات التي يتصف بها بعض هؤلاء المحالين فهم اولا يحملون اعلى مؤهل علمي متخصص في مجال الصحة العامة.

ثانيا: نخرجوا من جامعات معترف بها. ثالثا: مسلكتهم الوظيفي يشير الى ان ترفيعهم كان يتم جوازا اقل من (٥) سنوات الى ان شغلوا الفئة الاولى، الدرجة الاولى منذ عدة سنوات.

رابعا: التقارير السنوية لهم تتراوح بين جيد جدا ويمتاز، فهل من التطوير الاداري استبعاد هؤلاء وترك كبار السن والمرضى، والاطباء الذين لا يحملون مؤهلات تخصصية ويعملون منذ ما يزيد عن (٣٠) عام وهل من

التطوير الاداري استبعاد الذي يحمل اعلى تخصص علمي وتعيين احد المتقاعدين بعقد وهو لا يحمل مؤهلا اعلى من مؤهل المحال على الاستبعاد.

ان جواب معالي الوزير ينص على انه قام باستاد رئاسة الاقسام التي اشار اليها السؤال الى عدد من الاطباء بخبراتهم الفنية والادارية الطويلة في مجال عملهم وما يحملون من تخصصات طبية كنت اود ان يذكر معاليه اسماء هؤلاء الاطباء وان يقارن خبراتهم وشهاداتهم بخبرات المحالين وشهادتهم، ان رد الوزير استند الى حقه الذي منحه اياه نظام الخدمة المدنية ولم يقدم مبررا واحدا على عدم الكفاءة او المؤهلات او وجود اجراءات تأديبية او لجان طبية تستدعي مثل هذا القرار، ويبقى السؤال، هل كان الاستبعاد بغرض عدم الاحراج، وافساح المجال لمن يرضى عنهم الوزير والامين العام، لقد جاء جواب معاليه حول اعادة احد المحالين على الاستبعاد يقول، قامت الوزارة باعادة احد المحالين بعد ان قدم وثائق وشهادات لم تكن مقدمة من قبل، واقول ان هذا الطبيب قد عمل مدة (١٨) عام في الوزارة فكيف خفيت وثائقه طول هذه المدة؟

ام ان استبعاده كان لثار شخصي بينه وبين الامين العام لانه سبق ان رفع دعوى قضائية على الوزارة وكسبها فكان الجزاء استبعاده ولكنه استطاع ان يوصل صوته الى معالي الوزير فتمت اعادته الى عمله وعلى كل فاني اطالب معاليه بالكشف عن هذه الوثائق التي قدمها الطبيب المذكور ان التطوير الاداري

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٥٠٧/١٧/١٦/٣
التاريخ ١٤١٣/٧/١٢ هـ
الموافق ١٩٩٣/٢/٤ م

معالي وزير الصحة
ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٢) تاريخ ١٩٩٣/١/٣٠، والمقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.
رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.
رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف حريات
نسخة: الى سعادة النائب السيد احمد الكفاوين
نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الصحة
الرقم: ٣٦٣٣/٦/٨
التاريخ: /شعبان ١٤١٣ هـ
الموافق: ١٩٩٣/٢/١٦ م

معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
اشارة لكتاب معاليكم رقم ٥٠٧/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٤ ورفقه صورة عن السؤال رقم (٤٢) تاريخ ١٩٩٣/١/٣٠ المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.

في وزارة الصحة يلزمه عدد من المتخصصين بالصحة العامة لا باستبعادهم الا اذا كان قرار الاستبعاد هو استبعاد للتطوير الاداري نفسه، لقد حصل اثنان من المحالين على شهادة البورد الاردني اثناء العمل في الوزارة، مما يدل حرصهم الاكيد على التطوير وتنمية الكفاءات، انني لست مصرا على موقعي اذا اطلعني السيد الوزير على مبررات قراره فالحق احق أن يتبع والا فاني سأقدم الى المجلس الكريم باستجواب معالي الوزير وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:
٥. كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦٣٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦ جوابا على السؤال رقم ٤٢ المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ارجو توجيه السؤال التالي من خلال معاليكم الى معالي وزير الصحة. واجابني ضمن المدة المحددة ماذا تم بشأن مستشفى الكرك الحكومي الجديد بعد ان انتهى المتعهد من البنية التحتية وهل تم طرح العطاء.
مع الشكر والتقدير

النائب / احمد الكفاوين
١٩٩٣/١/٢٥ م

أرجو أن أعلمكم أنه ستبدأ شركة ايطالية خلال الاسابيع القليلة القادمة بتنفيذ انشاء مستشفى الكرك الجديد وبكلفة تصل الى (١٢) مليون دولار، علماً بأنه تم رصد مبلغ مليوني دينار في موازنة وزارة التخطيط / مشاريع وزارة الصحة لعام ١٩٩٣ للمباشرة بالعمل في حالة تأخر الشركة الايطالية عن التنفيذ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الصحة
الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، بداية اشكر معالي وزير الصحة على الاجابة في المدة المحددة وارجو ان تعلم الحكومة الموقرة ان هذا هو الوعد الرادع بالمباشرة بتنفيذ مبنى المستشفى الحكومي في مدينة الكرك منذ (٤) سنوات، ففي الدورة الاولى لهذا المجلس الكريم وفي بداية عام ١٩٩٠، وخلال زيارة دولة رئيس الوزراء الى محافظة الكرك وعد بالمباشرة وفوراً بالبناء بعد إلحاح من المواطنين والحاجة الماسة لذلك وقد كان الأمل معقوداً في تلك الفترة على منحة ايطالية طالبت المكاتبات والمقابلات حولها دون ان ترى النور، وبعد عام تم طرح عطاء البنية التحتية للمستشفى وخلال هذه الفترة وعدت الحكومة بالمباشرة بالعمل معها كانت الظروف وهذا مثبت من خلال اجابة معالي وزير الصحة على سؤال لي في هذا المجلس وقد انتهت الان بحمد الله البنية التحتية وتم استلامها وقد قام

سيادة رئيس الوزراء في العام الماضي بوضع حجر الاساس للمبنى الجديد والان البنية التحتية جاهزة والمحافظة تعاني من نقص حاد بالخدمات الصحية ووضع المستشفى الحالي مأساوي وقد اصبح لا يفي بالخدمة المطلوبة وعمره قارب على (٥٠) عام ولم يطرأ عليه اي زيادة وبعد المحافظة عن العاصمة يستدعي الاهتمام الزائد في هذا الموضوع وعدم الركون الى عود من هنا وهناك وتنمى المباشرة في العمل خاصة ان تم رصد مليوني دينار من موازنة هذا العام لبناء المستشفى لسد نقص هام للخدمات الصحية لابناء المحافظة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: معالي الرئيس كما ذكر سعادة النائب الكريم الحقيقة التزمت الحكومة في تنفيذ مستشفى الكرك وتوجيهات من رئيس الوزراء احيلت العام الماضي عطاء البنية التحتية وكان المسمى التمويل على ان يمول هذا المستشفى من منحة ايطالية ولكن الحكومة لم تعتمد على هذا الاتجاه فقط بل نهجت منهجاً موازياً بالاضافة الى احتمالات التحويل من المنحة الايطالية وهو في حالة تأخر هذه المنحة ان يكون التمويل من الخزينة وهذا ما تم في موازنة هذا العام حيث رصدت الحكومة مليونين دينار كما ذكر سعادت لتنفذ مستشفى الكرك، والالتزام في التصاميم التي كانت قد وضعت لهذه الغاية، البنية التحتية احيلت في العام الماضي وهي الان في مراحلها النهائية والان العطاء في دائرة العطاءات

الحكومية لغاية احالة مستشفى الكرك هذا العام بأذن الله، احببت فقط ان اوضح هذا معالي الرئيس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - مشاريع القوانين الواردة من الحكومة:
١ - مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣.

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء

الرقم ن ع ١/١٤١٠

التاريخ ٢٧/٨/١٤١٣

الموافق ١٧/٢/١٩٩٣

معالي رئيس مجلس النواب
ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣)،
بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته
المنعقدة بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٣، مع الاسباب
الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر
في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع
نسختين من مشروع القانون.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون نقابة المعلمين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة:	: وزارة التربية والتعليم
الوزير:	: وزير التربية والتعليم
النقابة:	: نقابة المعلمين المؤلفة وفق احكام هذا القانون.
الهيئة العامة:	: الهيئة العامة للنقابة.
المجلس:	: مجلس النقابة.

كلنا من الشعب

الفرع	: فرع النقابة.
التقيب	: نقيب المعلمين.
المعلم	: كل من يتولى التعليم في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة وكل من يتولى اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساندة في اي ادارة من ادارات الوزارة او في المؤسسات التعليمية الخاصة.

المادة ٣ - أ - يؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة المعلمين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها، وان تقاضي وتقاضي وان توكل عنها اي عام في الاجراءات القضائية أو القانونية المتعلقة بها.

ب - يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في المنطقة التي يوجد فيها مديرية تربية وتعليم في محافظات والوية المملكة وذلك بقرار من المجلس.

المادة ٤ - تمارس النقابة نشاطها وتعمل على المساهمة في تحقيق ما يلي:

أ - رفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم.

ب - الارتقاء برسالة التعليم وتطويرها والمحافظة على اخلاقياتها وتقاليدها.

المادة ٥ - تلتزم النقابة في سياق ممارستها لنشاطها واعمالها المنصوص عليها في هذا القانون بما يلي:

أ - المحافظة على متطلبات العملية التربوية وبشكل خاص رعاية مصلحة الطالب وحقه في التعلم وعدم الاضرار بهذا الحق، او التسبب في اختلال انتظام الدراسة او ارباكها او اعاققتها او تعطيلها بأي صورة كانت.

ب - مراعاة احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به واحكام التشريعات الاخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم او بالمعلمين.

المادة ٦ - أ - يعتبر عضوا في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة وتزود الجهة المختصة فيها المجلس بأسماء المعلمين الذين تنطبق عليهم احكام هذه الفقرة.

ب - يحق للمعلم العامل في اي مؤسسة تعليمية اخرى سواء كانت حكومية او خاصة من غير مؤسسات التعليم العالي الانتساب الى النقابة وفقا لاحكام هذا القانون.

ج - يشترط في عضو النقابة ان يكون اردني الجنسية وان لا يكون منتسبا الى نقابة اخرى.

المادة ٧ - أ - يقدم طلب الانتساب الى النقابة من المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون الى المجلس مرفقا بالوثائق والمستندات التي يجدها.

ب - يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، وللمجلس الموافقة على الطلب او رفضه بقرار معلل.

ج - يبلغ قرار المجلس لطالب العضوية ويعلق على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفروعها.

المادة ٨ - تتكون النقابة من الهيئات التالية:

أ - الهيئة العامة.

ب - المجلس.

ج - الهيئات العامة للفروع.

د - الهيئات الادارية للفروع.

المادة ٩ - تتكون الهيئة العامة من مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئات العامة للفروع كمندوبين وممثلين لها في الهيئة العامة بنسبة تمثيل تعادل (١ : ٢٠٠).

المادة ١٠ - تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام التالية:

أ - انتخاب التقيب ونائب التقيب واعضاء المجلس.

ب - مناقشة التقرير السنوي عن اعمال المجلس واصدار القرارات اللازمة بشأنه.

ج - اقرار مشروع الميزانية السنوية للنقابة وتصديق الحسابات السنوية الختامية الخاصة بها.

د - تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة.

هـ - دراسة الامور الاخرى التي تعرض عليها من المجلس واصدار القرارات المناسبة بشأنها.

و - مناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الاعضاء شريطة ان تكون قد قدمت وتبلغ بها المجلس خطيا قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوما على الأقل.

ز - مناقشة مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة.

المادة ١١ - أ - تعقد الهيئة العامة اجتماعا عاديا مرة واحدة في السنة، ولها عقد اجتماع غير عادي او أكثر خلال السنة اذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس او

هكذا من الشاهد

الوزير لمناقشة امر معينة او بناء على طلب من عدد لا يقل عن (٢٥٪) من اعضاء الهيئة العامة على ان يبينوا في الطلب الامور التي يراد للهيئة العامة مناقشتها في الاجتماع غير العادي .

ب - يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونيا اذا حضره ثلثا اعضائها على الاقل، فاذا لم يكتمل هذا النصاب فتدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع اخر بعد مدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه .

ج - يلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة اذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له .

د - تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الامور التي تعرض عليها بالاجماع أو بأكثرية اصوات الحاضرين، اما القرارات المتعلقة بتعديل القانون والانظمة الخاصة بالنقابة فيشترط موافقة ثلثي الحاضرين من اعضائها .

المادة ١٢ - يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وتسعة اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضائها وفقا لاحكام هذا القانون، وتكون مدة دورة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه .

المادة ١٣ - أ - يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقيا او نائبا للنقيب او عضوا في المجلس ما يلي :-

١ - ان لا يكون وزيرا عاملا .

٢ - ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن عشر سنوات اذا كان مرشحا لمركز النقيب او نائب النقيب وان لا تقل مدة الخدمة هذه عن خمس سنوات اذا كان مرشحا لعضوية المجلس .

ب - لا يجوز انتخاب النقيب ونائبه لأكثر من دورتين متتاليتين .

المادة ١٤ - أ - يتم انتخاب النقيب ونائبه واعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري المباشر في وقت واحد وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على النموذج المقرر وان تكون موهورة بخاتم النقابة، ويدعى الوزير او من ينوبه لحضور عملية الانتخاب .

ب - يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح على الاكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين من اعضاء الهيئة العامة على الاقل، فاذا لم يحصل اي من المرشحين على هذه الاكثرية لأول مرة، فيعاد الاقتراع في الجلسة نفسها بين المرشحين الاثنين اللذين حصلوا على اكثر الاصوات، ويفوز بمركز النقيب من يحصل منها

في هذا الاقتراع الثاني على اكثر الاصوات .

ج - تسري احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على انتخاب نائب النقيب .

د - اما الاعضاء فيفوز منهم بعضوية المجلس من يحصل في الانتخاب على الاكثرية النسبية من الاصوات .

هـ - يبلغ النقيب نتيجة الانتخابات الى الوزير خلال سبعة ايام من تاريخ اجرائها وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٥ - يتولى النقيب رئاسة المجلس والهيئة العامة وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس، ويمثل النقابة لدى الجهات المحلية والاجنبية والدولية، ويتولى نائبه ممارسة صلاحياته عند غيابه .

المادة ١٦ - أ - اذا استقال النقيب او شغل مركزه لأي سبب آخر، يصبح نائبه قائما بأعماله حتى نهاية دورة المجلس واذا شغل مركز نائب النقيب لأي سبب فينتخب المجلس من اجل محله من بين اعضائه .

ب - اذا شغل مركز النقيب ونائب النقيب في وقت واحد فيتولى اكبر اعضاء المجلس سنا اعمال النقيب ويختب المجلس من بين اعضائه نائبا للنقيب ويتولىان ممارسة اعمال النقيب ونائبه اذا كانت المدة المتبقية من دورة المجلس لا تزيد على ستة اشهر، والا فتدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما لانتخاب النقيب ونائبه .

ج - اذا شغل مركز اي عضو في المجلس لأي سبب من الاسباب بما في ذلك تطبيق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيصبح المرشح الذي كان قد نال اكثر الاصوات بعد المرشحين الذين فازوا بالانتخابات عضوا في المجلس ويبلغه النقيب بذلك خلال سبعة ايام من شغور المركز ويدعوه الى حضور اجتماعات المجلس .

د - اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت مراكزهم يزيد على ثلث اعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يملأهم لاكمال المدة الباقية من دورة المجلس .

المادة ١٧ - يعتبر عضو المجلس فاقدا لعضويته بقرار من المجلس اذا تغيب عن حضور ثلاث اجتماعات متوالية او ست اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله .

المادة ١٨ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

هكذا من المأهول

- أ - إدارة الشؤون الادارية والمالية للنقابة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك تحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة.
- ب - استثمار اموال النقابة.
- ج - اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة.
- د - اقتراح مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامة.
- هـ - دعوة الهيئة العامة الى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.
- و - الاشراف على فروع النقابة ومتابعة اعمالها واجه نشاطها.
- ز - تعيين ممثلي النقابة في المجالس والهيئات واللجان التي تشارك فيها النقابة.
- ح - تشكيل اي مجلس او لجنة اخرى يراها ضرورية لتحقيق اهداف النقابة وتحديد صلاحياتها.
- ط - تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة من القطاع الخاص وتحدد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة.
- ي - التعاون مع نقابات المعلمين في الوطن العربي ومع المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون التربية والتعليم والمواطنة على الاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تدعى اليها النقابة.
- ك - اصدار المطبوعات التربوية التي تخدم اهداف النقابة.
- ل - تعيين الموظفين المستخدمين في النقابة وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم واصدار التعليمات اللازمة لذلك.
- م - تملك واستئجار ما تحتاج اليه النقابة من ابنية وعقارات.
- ن - ايداع اموال النقابة في المصارف التي يحددها.
- س - القيام بأي مهام او صلاحيات اخرى ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على انها من مهام وصلاحيات المجلس.

المادة ١٩ - تتألف واردات النقابة من المصادر التالية :

- أ - رسوم الانتساب للنقابة ورسوم اشتراك الاعضاء فيها كما يحددها النظام الداخلي للنقابة.
- ب - التبرعات والاعانات والهبات التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

- ج - الايرادات المتأتية للنقابة من النشاطات الثقافية والاجتماعية التي تقوم بها.
- ريع استثمار اموال النقابة.
- المادة ٢٠ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.
- المادة ٢١ - يحدد النظام الداخلي للنقابة ما يلي :
- أ - الامور الادارية المتعلقة بمواعيد اجتماعات الهيئة العامة للنقابة والهيئات العامة للفروع واجراءات الدعوة اليها والامور التنظيمية والادارية المتعلقة باجتماعاتها وانتخاب المجلس.
- ب - الامور الادارية والتنظيمية المتعلقة باعمال المجلس بما في ذلك توزيع المناصب على اعضائه وتحديد المهام والمسؤوليات الموكلة لكل منهم ومواعيد اجتماعات المجلس واجراءات الدعوة لها.
- ج - الامور المتعلقة بالرسوم والاشتراكات وتحديد مواعيد واجراءات دفعها والعوائد الاخرى للنقابة وايداع اموالها في المصارف واجراءات وصلاحيات الصرف منها.
- المادة ٢٢ - تتكون الهيئة العامة للفرع من جميع أعضائه العاملين في منطقتهم الادارية وتمارس المهام والصلاحيات التالية :
- أ - اقرار الخطة التنفيذية للفرع في اطار الخطة العامة للنقابة.
- ب - مناقشة التقريرين الاداري والمالي المقدمين من الهيئة الادارية للفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- ج - تصديق الحسابات الختامية للسنة السابقة واعتماد مشروع خطة موازنة الفرع للسنة المقبلة.
- د - انتخاب مندوبي الفرع للهيئة العامة للنقابة بالاقتراع السري وذلك بالنسبة المقررة.
- هـ - انتخاب الهيئة الادارية للفرع.
- المادة ٢٣ - لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلس وعضوية الهيئة الادارية للفرع.
- المادة ٢٤ - أ - تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعا عاديا واحدا في السنة ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي بدعوة من الهيئة الادارية للفرع ، او بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة اي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع وذلك تحت طائلة بطلان مثل تلك

هكذا من المأهول

المنقشة وأي قرار يصدر فيها.

ب- يكون أي اجتماع تعقده الهيئة العامة للفرع قانونيا إذا حضره ثلثا أعضائها على الأقل وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين.

المادة ٢٥ - أ- تتألف الهيئة الإدارية للفرع من سبعة أعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة للفرع من بين أعضائها بالاقتراع السري وتتولى إدارة الفرع لمدة سنتين من تاريخ انتخابها، ويشترط فيمن ينتخب عضوا فيها أن لا تقل مدة خدمته التعليمية عن ثلاث سنوات.

ب- تنتخب الهيئة الإدارية للفرع من بين أعضائها رئيسا ونائبا للرئيس وأميناً للسر وأميناً للصندوق.

المادة ٢٦ - تمارس الهيئة العامة للفرع المهام والصلاحيات التالية :-

أ - دعوة الهيئة الإدارية للفرع للاجتماع وتنفيذ قراراتها.

ب - إدارة شؤون الفرع الإدارية والمالية والمهنية.

ج - دراسة الأمور المحالة إليها من المجلس وإبداء مطالعاتها وتوصياتها بشأنها.

د - تشكيل اللجان والقيام بالنشاطات التربوية والاجتماعية التي تنسجم مع أهداف النقابة.

هـ - إيداع أموال الفرع في المصرف الذي تحدده.

المادة ٢٧ - تعفى النقابة من ضريبة الأبنية والأراضي داخل المناطق البلدية وضريبة المعارف عن الاملاك التي تستعملها لتحقيق أغراضها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون ومن رسوم طوابع الواردات على المعاملات الخاصة بها.

المادة ٢٨ - أ - بعد سريان احكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين العاملين في الوزارة أو من خارجها ممن أمضوا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة في ممارسة التعليم، وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي :

١ - تسلم قوائم بأسماء المعلمين العاملين في جهاز الوزارة من الجهة المختصة فيها وتثبيت عضويتهم في النقابة.

٢ - قبول طلبات انتساب المعلمين العاملين في أي من المؤسسات التعليمية الأخرى المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والبت فيها.

ب - تمارس هذه اللجنة صلاحياتها لمدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ تأليفها وتقوم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منها بدعوة الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٢٩ - لا تحل النقابة إلا بموافقة ثلثي أعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية أو بقرار قضائي إذا خرجت النقابة عن أهدافها وتؤول أموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها إلى الوزارة التي تتولى تصفيتها، على أن يقتصر الانتفاع بحصيلة التصفية بالمعلمين الذين كانوا أعضاء في النقابة.

المادة ٣٠ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة ونظام الاسكان للأعضاء.

المادة ٣١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الاسباب الموجبة

لوضع مشروع قانون نقابة المعلمين

ان الاسباب الموجبة لوضع مشروع قانون نقابة المعلمين هي رغبة مجلس النواب الموقر التي أبداهها في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ بشأن وضع مشروع قانون لنقابة المعلمين، وقد رفع معالي رئيس مجلس النواب رغبة المجلس الموقر المذكورة إلى سيادة رئيس الوزراء، وقد تضمنت الرغبة، ما يلي كما وردت في كتاب معالي رئيس مجلس النواب المحترم رقم ٤٧٨/١٦/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ :-

(قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ الموافقة على قرار اللجنة القانونية بشأن وضع قانون لنقابة المعلمين وإحالته على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس استنادا لاحكام المادة (٩٥) فقرة (أ) من الدستور).

واستجابة لهذه الرغبة فقد أعدت الحكومة مشروع قانون نقابة المعلمين المرفق آتخذ فيه بعين الاعتبار ما يخدم المصلحة العامة المتصلة بالتربية والتعليم في المملكة وحقوق ابنائنا الطلبة، وحقوقهم الدستوري في ضمان استمرار التعلم والتعليم لهم مع مراعاة اوضاع المعلم إلى المدى الذي لا يتعارض مع تلك المصلحة العليا.

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس: (يحال الى اللجنة القانونية) مع صفة الاستعجال.

السيد الامين العام:

٢ - مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٤٠٩/٦/١٠/٥٦

التاريخ ١٤١٣/٨/٢٤

الموافق ١٩٩٣/٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ يشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٣، مع البروتوكول الملحق به، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره. واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس اعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٣

قانون التصديق على البروتوكول المالي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعتبر البروتوكول المالي الملحق بهذا القانون والمعقود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحا نافذا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه.

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٩٣/٢/١٣

بروتوكول مالي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

توطيدا لروابط الصداقة والتعاون الفني التي تربط بين البلدين وللدعم الاقتصادي الاردني وتطويره، فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على ابرام هذا البروتوكول.

المادة (١) - قيمة وغاية قرض الخزينة الفرنسي

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الأردنية قرض من الخزينة الفرنسية لتمويل مشاريع تطرح على اسس تنافسية دولية، والتي تعد من ضمن الاولويات التنموية للمملكة الأردنية الهاشمية وحسب الاولويات المبينة في الملحق. هذا القرض، الذي لا تتجاوز قيمته ال (٨٠) مليون فرنك فرنسي (ثمانين مليون فرنك فرنسي) سيستخدم لغايات تمويل شراء السلع والخدمات الفرنسية اللازمة لتنفيذ احد المشاريع او جزءا من مشروعين او اكثر من تلك المشاريع المشار اليها في ملحق هذا البروتوكول.

المادة (٢) - الشروط التي تحكم قرض الخزينة الفرنسي

يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة (٢٠) عاما من ضمنها فترة سماح مدتها (١٠) سنوات. ويسعر فائده (١٪) سنويا. ويسدد القرض على (٢٠) قسطا متساويا نصف سنوي، يستحق القسط الاول منها بعد (١٢٦) شهرا من نهاية ربيع السنة التي حصل فيها السحب الاول. وتدفع الفائده على اجمالي الرصيد المسحوب ويجري سريانها من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة وتسدد على دفعات نصف سنوية. ان اتفاقا بين البنك المركزي الاردني كممثل للحكومة الأردنية وبنك الائتمان الوطني الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بموجبه تحديد الية استعمال وتسديد القرض.

المادة (٣) - عملة الحساب والسداد

يجب ان تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي.

المادة (٤) - فترة استغلال قرض الخزينة الفرنسي

لاستغلال قرض الخزينة الفرنسي الوارد في المادة (١) اعلاه يتطلب أن يتم ابرام العقود لغاية نهاية عام ١٩٩٣ كحد نهائي كما ان القرار النهائي للموافقة على كل عقد بموجب شروط هذا

هذا من الملحق

البروتوكول يجب ان تتم خلال ثلاثة اشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي .
لا يسمح بالسحب من قرض الخزينة الفرنسي المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ١٩٩٦/١٠/٣١ ولا يسمح بتأجيل هذا التاريخ الا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية .

المادة (٥) - العقود المغطاه

ان القرار النهائي حول ما اذا كانت العقود الخاصة بالمشاريع المشار اليها في المادة (١) اعلاه مؤهله لان تقوم من ضمن قرض الخزينة الفرنسي وفقا لشروط هذا البروتوكول سيتم من خلال تبادل الكتب ما بين السلطات الاردنية المختصة والفنصل الاقتصادي والتجاري في السفارة الفرنسية في عمان مثلا للجهات الفرنسية الرسمية .
لن يتم اتخاذ اي قرار نهائي ايجابي بشأن العقود المغطاه في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض الخزينة الفرنسية .

المادة (٦) الشحن والتأمين

يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندما :-

- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بأنها خدمة فرنسية .
- يتم التأمين مع شركات تأمين مقبولة في السوق الفرنسي .

المادة (٧) - الضرائب

لا تخضع الاقساط او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الاردنية .

المادة (٨) - تقييم المشاريع

يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم وعلى نفقتها الخاصة باجراء تقييم نهائي للمشاريع التي سيتم تمويلها من ضمن هذا البروتوكول بهدف تقييم اثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن . ويمكن لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، اذا ما رغبت ، المشاركة في هذا التقييم للاستفادة من النتائج . وتوافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييمية التي ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة بهذه المشاريع .

المادة (٩) - تاريخ النفاذ

يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعه .

وشهادة على ذلك قام الموقعون ادناه المفروضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الاصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها .
وقع في باريس ، في اليوم الثامن من شهر كانون الاول عام ١٩٩٢ على اربع نسخ اصلية اثنتين باللغة الانجليزية واثنين باللغة الفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار .

وقع
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وقع
عن حكومة الجمهورية الفرنسية

معالي رئيس المجلس : يحال إلى اللجنة المالية ، البند الذي يليه .
السيد الأمين العام :
(٥) الاقتراحات برغبة :

١ . اقتراح برغبة رقم ٢٩ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان بشأن ربط طريق عمان/الاغوار المار بقضاء ناعور بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم
التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية طيبة
اقتراح برغبة موجه الى معالي وزير الاشغال العامة
اقتراح على معالي وزير الاشغال العامة ربط طريق عمان/الاغوار المار بقضاء ناعور (والمؤلف من اتجاهين) بالطريق المؤدي الى مطار الملكة علياء (والمؤلف من اتجاهين) بنفس الصفة

التي تتمتع بها الطريقين المذكورين وذلك بتعديل الطريق الرابط حالياً والمار من بلدية ام البساتين ، وهذا برأيي أنه مظهر حضاري جيد ويعود بالفائدة من حيث تسهيل عملية المرور وتخفيف نسبة الحوادث وتحسين المنطقة .
واقبلوا أحرامي

النائب عطا الشهبان

معالي رئيس المجلس : يحال الى اللجنة الادارية .

السيد الأمين العام :
٢ . اقتراح برغبة رقم ٣٠ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان بشأن تسييج كافة الاماكن الاثرية في المملكة وحراستها .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم
التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : اقتراح برغبة للمحافظة على الاماكن الاثرية في المملكة الاردنية الهاشمية .

هكذا من الشهل

أقترح برغبة على وزارة السياحة والآثار تسييج كافة الأماكن الأثرية في المملكة وحراستها للمحافظة عليها من العبث بها باعتبارها ثروة وطنية لها مردودها المادي والتاريخي والثقافي. وإذا كانت الامكانيات المادية لوزارة السياحة والآثار محدودة فأني اقترح على الحكومة دعم وزارة السياحة والآثار مادياً لهذه الغاية وأقبلوا معاليكم فائق الاحترام.

والمناطق؛ منها المناطق الأثرية غرب منطقة القطرانة وقضاء ناعور.

النائب
عطا الشهبان

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٣. اقتراح برغبة رقم ٣١ تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهبان بشأن تحويل العيادة الصحية في شفا بدران الى مركز صحي.

بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم
التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع: اقتراح برغبة موجه الى معالي وزير الصحة.
تحية طيبة وبعد
أقترح على معالي وزير الصحة تغيير وضع

العيادة الصحية في شفا بدران وتحويلها الى مركز صحي. كون العيادة الحالية لا تخدم منطقة شفا بدران والبالغ عدد سكانها حوالي ستة آلاف مواطن املاً ان يلاقي اقتراحي كل دعم. وأقبلوا احترامي

النائب
عطا الشهبان

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٤. اقتراح برغبة رقم ٣٢ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايده بشأن زيادة غصصات الفرد من مادته السكر المدعوم لتصبح (٢) كغم بدلاً من ١ ١/٢ كغم.

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٩٩٣/٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
أرجو ان اتقدم بالاقتراح بالمرفق الى معاليكم لرفعه الى معالي وزير التموين والاجابة عليه ضمن المدة القانونية حسب نظام المجلس. مع الاحترام

النائب
محمد الازايده

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ: ١٩٩٣/٢/١٤ م

اقتراح برغبة
معالي وزير التموين المحترم
السلام عليكم وبعد

معالي الأخ الفاضل السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السلام عليكم أما بعد:
فأقترح أن تحسب خدمة العلم السابقة أو اللاحقة من مدة التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي. لما في ذلك من تفاعل شعوري وتكافل اجتماعي مع الام الشعب في تحمل تكاليف المعيشة. ومراعاة الوضع الانساني للمواطن. وشكراً لكم والسلام عليكم

النائب
عبد المنعم ابو زنت
٢٦ شعبان / ١٤١٣ هـ
١٧ / ٢ / ١٩٩٣ م

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

(٦) مناقشة بيان الحكومة حول سياسة الاسعار من قبل السادة النواب.
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين
تعتبر الارقام القياسية لتكاليف المعيشة، احد المعايير الاساسية لتحديد الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتوجيهاتها. يتم احتسابها في المملكة على اساس معدل الانفاق العائلي باعتبار عام ١٩٨٥ سنة اساس لعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية. فقد اظهرت الارقام القياسية لتكاليف المعيشة خلال عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ارتفاعاً كبيراً

فاني اقترح عليكم العمل على زيادة غصصات الفرد من مادة السكر المدعوم لتصبح (٢) كغم بدلاً من ١ ١/٢ كغم وذلك للأسباب التالية:-

- ١- اعتماد معظم سكان البادية والريف الاردني على (شراب الشاي) كمادة اساسية للغذاء ووجبة رئيسية بالإضافة للخبز.
 - ٢- ان هذه العائلات الاقل حظاً والاكثر فقراً لا تكفيها المخصصات من مادة السكر مما يضطرها للشراء مادة اضافية بالسعر العادي وهذا ما لا تستطيع هذه الشريحة من شعبنا.
 ٣. ان شراب الشاي اصبح مادة ضيافة وارتبط بالعادات والتقاليد مما يعمل على زيادة الاستهلاك من مادة السكر.
- لهذه الاسباب ارجو العمل بهذا الاقتراح. وشكراً.

النائب
محمد الازايده

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية.

السيد الأمين العام:

٥. اقتراح برغبة رقم ٣٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠ مقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت بشأن ان تحسب خدمة العلم السابقة أو اللاحقة من مدة التقاعد للموظف الحكومي ومن مدة الضمان الاجتماعي لغير الحكومي.

بسم الله الرحمن الرحيم
اقتراح برغبة

الا انها شرعت في الانخفاض تدريجياً حيث انخفضت من (٧، ٢٥٪) عام ١٩٨٩ إلى (١٦، ١٪) عام ١٩٩٠ وإلى (٢، ٨٪) عام ١٩٩١.

كما تميز المستوى العام للأسعار خلال عام ١٩٩٢ باستقرار نسبي ملحوظ، إذ بلغ معدل نموه (٤٪) فقط، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضبط الانفاق الحكومي والائتمان الوطني والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني والتوسع في الانتاج وضبط ارتفاع أسعار المواد التموينية.

ولدى القيام بتحليل مكونات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لعام ١٩٩٢ تبين أن معدل هذا الرقم لكافة اصناف المواد الغذائية قد ارتفع بنسبة (٣٪) في حين أنه ارتفع بنسبة (٣٩٪) للسكن والتفقات المنزلية ونسبة (٤٣٪) للسلع والخدمات الأخرى علماً بأن الأهمية النسبية لأوزان الرقم القياسي للأسعار لكافة هذه العناصر على التوالي هي (٣٨٥٪) و (٢٨١٪) و (٢٣٣٪).

أما فيما يتعلق بمجموعة الملابس والأحذية فقد ارتفعت بنسبة (٨٦٪) إلا أنها لم تسهم في رفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بأكثر من نسبة (٠، ٦٪) فقط ويعزى ذلك إلى أن الأهمية النسبية لهذه المجموعة لا تشكل أكثر من (٧٤٪) من مكونات الرقم القياسي للأسعار.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بسياسة الأسعار الخاصة بوزارة التموين فإنها تنطلق من قانون التموين

رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ الذي ناقشه وقرره مجلسكم الموقر حيث يتبين أن المواد الخاضعة للتسعير هي ثلاثة أنواع :-

أولاً :- المواد الغذائية الأساسية :- وهي المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية أساسية.

وكنتم قد اعلنت في مطلع هذا العام بأن المواد الغذائية الأساسية التي يتم توزيعها بموجب البطاقات التموينية وهي السكر والأرز والحليب المجفف، تحديداً لن يجري أي ارتفاعات على أسعارها هذا العام. والحكومة ملتزمة بذلك. أما بالنسبة لموضوع القمح والخبز فسأعود إلى تفاصيل هذا الموضوع في ختام كلمتي هذه.

ثانياً: المواد التموينية وهي المواد الغذائية غير الأساسية التي يحددها مجلس الوزراء. ورغم كون هذه المواد غير أساسية إلا أنها تعتبر هامة وضرورية، لذلك ترحص الوزارة على استمرار توفرها في السوق سواء أكانت مستوردة أو منتجة محلياً وبأسعار مقبولة للمستهلكين ولللك تقوم بتحديد أسعارها لجنة تشارك فيها كافة الجهات المعنية بحيث تعطي هامش ربح مناسب للمنتج والمستورد لتشجعه على الاستمرار في عمله وبالمقابل عدم إرهاب المستهلك بأسعار مبالغ فيها.

وعلى ضوء ذلك تقوم الوزارة بالإعلان عن هذه الأسعار في الصحف المحلية وتراقب التقيد بها. وتستطيع الوزارة أن تؤكد بأن أسعار اللحوم الحمراء بجميع أنواعها والأسماك والشاي والقهوة والخضار والفواكه قد انخفضت عما كانت عليه عام ١٩٩١ وأن بعض المواد قد

حافظت على أسعارها مثل الزيوت النباتية ولم تطرأ أية ارتفاعات على أسعار المواد الأخرى إلا إذا كانت هناك ارتفاعات حقيقية ومثبتة في بلد المنشأ.

المواد والسلع الأخرى :- وهي أي مادة أو سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء، ويجوز لهذا المجلس في الحالات الاستثنائية التي يقرها تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل عن كل من :- وزارة التموين، الصناعة والتجارة، اتحاد الغرف التجارية، غرفة صناعة عمان، اتحاد نقابات العمال، وممثل من ذوي الخبرة والاختصاص. تتولى تحديد الحد الأعلى لنسبة الربح الإجمالي و / أو السعر للسلع والمواد غير محددة الأسعار وتقديم توصياتها بذلك لوزارة التموين لإصدار قراره بشأنها بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص.

أما فيما يتعلق بموضوع القمح والمنتج النهائي منه وهو الخبز فقد كانت هنالك مشاكل عديدة تواجه أسعار هذه المواد، فمنذ عام ١٩٨٦ لم يطرأ أي ارتفاع على أسعار الخبز رغم استمرار ارتفاع أسعار مادة القمح ورغم مطالبة أصحاب العلاقة المستمرة بزيادة هامش الربح، وقد لجأت الحكومات المتعاقبة لمعالجة هذا الموضوع بتخفيض أسعار القمح والطحين مما زاد في أعباء الدعم وأدى إلى تحميل خزينة الدولة مبالغ إضافية وقد بلغ مقدار الدعم للسنوات الأربعة الماضية لمادة القمح فقط كما يلي :-

١٩٨٩ : ٤١٦ مليون دينار
١٩٩٠ : ٣٤٤ مليون دينار
١٩٩١ : ٣٤٧ مليون دينار
١٩٩٢ : ٤٠٣ مليون دينار

وقد نتج عن ذلك نوع من الاسراف والتبذير وسوء التقدير السليم في التعامل مع رغيف الخبز. ورغم ذلك لم تتقدم أي من الحكومات المتعاقبة بخطوة جديفة للتعامل مع هذا الوضع. حيث أنه لو تم اللجوء إلى رفع أسعار مادة الطحين بشكل تدريجي سنوياً لتتناسب مع أسعار مادة القمح في الأسواق العالمية ل يتم تحقيق التخفيض التدريجي لأعباء الدعم ولخلقت اهتماماً تدريجياً لدى الجميع بالتعامل الواعي مع هذا الرغيف بما يستحق من اهتمام دون تبذير أو هدر. ومع قناعة الحكومة التامة بأهمية رغيف الخبز بالنسبة لشرائح اجتماعية واسعة من أبناء هذا البلد، تعاني من تدني دخلها كونها دون مستوى خط الفقر، إلا أنها كانت أمام خيارات ثلاثة صعبة، تتمثل بما يلي :-

١- توزيع مادة الخبز بموجب البطاقة التموينية وكما هو معمول به حالياً بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية المدعومة . . إلا أن لهذا الخيار سلبيات تحول دون تطبيقه، ففي حين يحصل المواطنون على احتياجاتهم من هذه المواد في أي وقت يناسبهم خلال أربعة أشهر . . فإن توزيع مادة الخبز المدعوم بالبطاقات سيجعل هؤلاء المواطنين لاسيما متدني الدخل منهم مضطرين للوقوف في طوابير يومية وعلى مدى أيام السنة وفي مختلف ظروف الطقس القاسية للحصول على حاجتهم من الخبز المدعوم . . وهو أسلوب فيه الكثير من المعاناة ولم تطبقه حتى أكثر الدول تشدداً في انظمتها الاقتصادية المركزية.

٢- أما الخيار الثاني فكان يتمثل في إيجاد

نوعين من الحيز أحدهما مدعوم وبوصافاته معينه والثاني غير مدعوم ويبيع بسعر الكلفة. إلا ان اليه تنفيذ مثل هذا الخيار تكاد تكون مستحيلة لعدم امكانية إيجاد وسيلة فعالة تستطيع ان تضبط نوعية الطحين المستخدم لانتاج الحيز المدعوم لهذا الغرض فقط وتمنع تسريه لاستعمالات أخرى لنوعيات غير مدعومه وتحقيق ربح غير مشروع نتيجة لذلك، إضافة الى الحرص على عدم إيجاد تمييز بين فئات المجتمع.

٣- أما الخيار الثالث والذي تبنته الحكومة فكان رفع الاسعار بأدنى الحدود الممكنة ١٠ فلسات لكم الحيز بحيث لا يؤثر هذا الارتفاع على اصحاب الدخول المتدنية ويهدف تخفيف اعباء الدعم وكانت حصيلة الرفع مبلغاً يقدر بحوالي ٥٠٠٠٠٠ دينار وسيتن واستغلال المبالغ الوفرة بتوجيهها الى اوجه انتاجية أخرى وفي اعتقادي ان هذا التوفير لن يغطي قيمة الزيادة التي ستطرأ على الاستهلاك نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع اسعار العملة وصرف الدولار.

كما ان مجلسكم المؤرر كان قد وافق على تخفيض الدعم عن المواد التموينية من مبلغ ٤٢ مليون دينار إلى ٣٦ مليون دينار لهذا العام.

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

ان الحكومة في اطار خطتها للسنوات القادمة استهدفت زيادة معدل الدخل الفردي، وذلك من خلال المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والذي تحقق خلال عام ١٩٩٢

مقابل غو مستهدف في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تصل نسبته الى ٦٪ سنوياً. وهي تدرك ادراكاً تاماً واجباتها تجاه ابناء هذا البلد وتعتبر بانها تحملت المسؤولية بشجاعة وامانه ومارست مسؤولياتها بمنهجية عمل موضوعية ادت الى ضبط الاسعار وكبح جماح التضخم وتباطؤ معدلاته. واستطاعت ان تحقق انجازات هامة في زمن قياسي ظهرت نتائجها واضحة للعيان وستمتد اثارها على المدى المتوسط والبعيد لتصل الى اهدافها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والامن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

واخيراً أحب ان أؤكد استمرار الحكومة في سياستها بدعم المواد الاساسية ولن يطراً على اسعار المواد التي تتعامل بها وزارة التموين اي ارتفاعات هذا العام وسيتن تفعيل دور رقابة الاسعار وعدم السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينية في الاسواق.

ولقد استطاعت وزارة التموين بفضل توجيه ودعم سيادة الوزراء والاخوه الوزراء وتعاون معالي وزير المالية بما ابداه من ايجابية وتجارب في انتاج السياسة التموينية وتحقيق ما أنجز والذي يحق لنا جميعاً ان نفتخر به .. وكلنا امل ان يوفقنا الله في ظل راعي مسيرتنا الحسنة للفدى الى ما نصبو اليه من رفعة وتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس: اخوانا قبل أن نبداً بالمناقشة أود أن أتوجه اليكم بالتهنئة الخالصة بحلول شهر رمضان المبارك، وكل عام وأنتم بخير وهذا بمقدمة مناقشة الاسعار وفي موضوع

المناقشة سنسجل الاخوة الراغبين بالمناقشة ولي رجاء ان يخلص كل متحدث الى اقتراحات محددة ستقوم الامانة العامة بتبويبها لاتخاذ القرار اللازم بما ترون في هذه المقترحات التي يقترحها الاخوة النواب وبهذا الان نبدأ بالتسجيل اساءه الراغبين في الحديث ونرجوان يكون الحديث كما مؤمل فيه واضح ملخص مباشرة على الموضوع ونفضل اقتراحات الحلول لهذه المشكلة. التسجيل رجاء، المسجلين الان الاخوة، الاستاذ العلانة، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي، الاستاذ عيسى الريموني، الاستاذ فؤاد الخلفات، الاستاذ هشام الشراري، نادر الظهيرات، همام سعيد، احمد عويدي، عبدالمعتم أبو زنت، الاخوة ايضاً: بسام حدادين، حسني الشياح، نادر الظهيرات مكرر، هشام الشراري مكرر، همام سعيد مكرر، فؤاد الخلفات مكرر، الدكتور احمد عناب، قسيم عبيدات، الاستاذ الغياشبة، محمد الدردور، الاستاذ سعد حدادين، استاذ محمد فارس الطراونة، استاذ الدغمي، استاذ ليث الشبيلات، استاذ فوزي الطعينة، هل من متحدث؟ نبداً، الاستاذ محمد العلانة.

السيد محمد العلانة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باديء ذي بدء فاني اتساءل الى متى سيستمر مأزق السياسة التموينية التي درجت عليها الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية

وأدت الى فرض واقع صعب فرض على الدولة اعادة الشعب على خلاف ما يجب ان يكون من ان الشعب هو المعيل للدولة والمنفق عليها لتقوم بواجبها الرئيس ومسؤولياتها الجسام في ادارة موارده وتوجيه طاقاته بايجابية تصب في مصلحة الوطن كله. وكان من جراء هذه السياسة توجه الناس على الاستهلاك بنهم أدى الى هدر الكثير من الموارد الغذائية وخاصة القمح بطرح كميات كبيرة من الحيز بالخاويات نتيجة لتدني سعره، حتى اصبح مجرد الهمس لتصبح المسار الاستهلاكي يواجه بعاصفة مفتعلة كقميص عثمان، متذرعين بحاجة الفقير الى الدعم واصحاب الدخول المتدنية، وهذه الضجة يرفع لوائها المتنفعين من استمرار هذا الوضع، لهم بطون من القليل لا تشبع ولهم أنفوس بالكثير لا تقنع مستغلين استجابة عواطف الشعب لهذا المطلب.

لقد اصبحت بعض فئات الشعب مسترخية فأنه الأفواه منتظرة وعلى الدولة ان تضع بأفواههم اللقمة المضغوطة وكل ذلك، واكثر المواد الغذائية مستوردة مستزقة كثيراً من حصيلتنا من العملات الصعبة وبعضها قروض لتغطية حاجتنا من القمح بشكل خاص. وكل هذا بحماية قانون التموين الذي افرز هذه السياسة واستبعد في الوقت نفسه الزراعة الوطنية لتوفير الغذاء علماً، فتمطلت الأرض الزراعية وتدنّت خصوبتها ونزح كثير من ابناء البادية والريف الى المدينة فكان الاكتظاظ وكانت البطالة والمشاكل الاجتماعية.

يبدو ان حكومة سيادة الشريف زيد

الموقرة قد ادركت خطورة الموقف وهذا واضح من الاشارات الواردة في البيان الذي القاه معالي وزير التموين والذي تناقش الحكومة على اساسه. ويحذر من خطورة استمرار الهدر في المواد الغذائية وخاصة الخبز، وكذلك الاشارة الواردة حول عدم تعرض الحكومات المتعاقبة لهذا الموضوع ومحاولة اخذ زمام المبادرة من قبل اي منها للبدء بمعالجة هذا الوضع الخطير، علما بأن البيان قد اشار الى دعم الحيز لسنة (١٩٩٢) والبالغة (٤٠) مليون دينار لكنه لم يتعرض الى قيمة الهدر والبالغة (٤٠٠) الف طن خبز تلقى هذه الكمية في الحاويات سنويا نظرا لاستيراد القمح ودعمه وبيعه بأسعار متدنية وتبلغ قيمة هذا الهدر (٦٤) مليون دينار سنويا فيكون مجموع هذه المادلة (١٠٤) مليون دينار خسارة على الخزينة اي على خزينة الشعب والتي تتولى الدولة حمايتها وادارتها. وعندما ننظر الى دعم القمح فان دعم تصنيع الرغيف ونتاجه لم يذكره البيان ايضا ويبلغ على اقل تقدير (١٦) مليون دينار فيكون مجموع المبالغ المهدورة (١٢٠) مليون دينار سنويا.

انني اتفق مع ما اشار اليه بيان الحكومة الموقرة على عدم تعامل الحكومات السابقة مع هذا الموضوع مؤكدا في الوقت نفسه ان الحكومات المتعاقبة كان ينقصها الجرأة والشجاعة لوضع الشعب في الصورة الصحيحة وقد شاركت في احداها واعترفت ان الابواب كانت موصدة امامي والأذان تصم واعترفت كذلك ان الفقر ومحدودية الدخل قد استثمر للاستمرار في هذه السياسة التموينية الفاتلة.

اما ان يبرر هذا الدعم بمساعدة ذوي الدخل المحدود ومعالجة مشكلة الفقر من خلاله. فان الواقع ينقضه، فهدر المواد الغذائية يقوم به القادرون على الشراء بسعر السوق وليس الفقراء، ولهذا فالدعم موجه حقيقة للقادرين وليس للمعوزين. وهنا لا بد من الفصل بين الموضوعين، السياسة التموينية والأمن الغذائي وحل مشكلة البطالة من جهة ومشكلة الفقر من جهة اخرى، فالأمن الغذائي يحتاج الى استراتيجية زراعية وطنية ولا حل لمشكلة البطالة الا من خلالها والفقر من شأن وزارة التنمية الاجتماعية بحل هذه المشكلة نقدا ولا يزيد المبلغ المطلوب الذي يغطي هذه الحاجة اكثر من ٢٥٪ مما يندر من الحيز سنوياً فضلاً عن الزكاة التي يمكن ان يجمع من خلالها اكثر من ٣٠٠ مليون دينار سنويا ومثل هذا المبلغ يزيد عما تحتاجه مشكلة الفقر والبطالة من حل. هذا من الجانب الاجتماعي.

٢- اما من الجانب الاقتصادي والسياسي: فان حرية وكرامة وقوة الشعب تعتمد أولاً وقبل كل شيء على الموارد المحلية وأهمها وأولها الموارد الزراعية وذلك:

١- كونها القاعدة الرئيسة والقوية للاقتصاد الوطني، وما كان ازدهار الصناعة في أي بلد ألا ينجح الزراعة أولاً.

٢- الزراعة مصدر الأمن الغذائي الوطني، فهي الوطن والشعب والجيش ولولا وجود الجسم السليم لما كان العقل السليم ولما كان علم ولا كانت تقنية، وكلما كانت لقمة العيش محررة كانت فرصة القدرة على التحرك أكثر لاتخاذ القرار السياسي المتحرر.

٣- نأكل مما نتج شعار لا تحققة الا الزراعة فهي سلة الغذاء الوطني تكيف الظروف المعيشية على أساسها وكما يقولون وعلى قدر لحافك مد رجلحك، وصبرك على نفسك أولى من صبر غيرك عليك. فلا خير في امة همتها بطونها. وهنا يأتي دور الشعب الطيب ووعيه على هذه الحقائق واستعداده للتعامل معها والرضى بمعطياتها، وكذلك دور الدولة في ادراك مسؤولياتها بإدارة الموارد المحلية وتنميتها.

واستخلص من هذا كله ما يستدعي التنبيه والحذر من خطورة الترف وهدر الغذاء خاصة وان الحكومة الموقرة قد اشارت في بيانها الى استعداداتها الغذائية الزائدة من اجل شهر رمضان المبارك وما كان رمضان فيها بهذه الصورة بل جهاد وصبر وقناعة بالقليل من الطعام للتزود بما هو اكرم واقل.

والاهم من ذلك خطورة الامعان في اهمال الزراعة كونها الاطار الوطني القوي كما أسلفت، لهذا فهي مستهدفة وتحديدها يجعل مصير المتخلفين زراعياً بأيدي خصومهم، لا سيما وان لقمة العيش تشكل المنفذ الوحيد على الشعوب المستضعفة ولا استمرار هذا الوضع لصالح الخصم، فقد نشطت الدول التي تسعى متقدمة في انتاج اكبر كمية ممكنة من الانتاج الزراعي من خلال الدعم المادي للفلاح كحافز على الاستمرار في جعل خط الانتاج دائماً عالياً. فقد حققت الولايات المتحدة الاميركية وكندا واوروبا الغربية واستراليا ونيوزيلاندا انتاجاً زراعياً يكفي لتغذية (٥٠) مليار انسان اي عشرة اضعاف سكان الكرة الارضية اليوم.

١- اعطاء القمح والحبوب الاخرى على شكل هبات للخارج.

٢- تدني سعر القمح في الاسواق العالمية كشرك يقع فيه دعاة الميزة النسبية.

٣- توفير مواد غذائية غريبة على البيئة

ذلك بما تملكه من مساحة تصل فقط الى ١٠٪ من مساحة الكرة الارضية وتستغل فقط ٢٧٪ من هذه المساحة زراعياً. وللحفاظ على هذه المكتسبات حرصت السياسة الزراعية والتموينية على رفع القيمة السعريّة للانتاج الزراعي في داخل بلدانهم ولشعوبهم في السوق الذي يصدرون للمستهلكين فراخ العنق الذين لا هم لهم الا فتح افواههم منتظرين من يسقط اللقمة في افواههم يصدرون لهم بأسعار بخسة ورخيصة وذلك من اجل الابقاء على الدول المصدرة خصوصية الانتاج لهم دون غيرهم.

واسوق مثلاً على ذلك:

يساع كيلو الخبز في تلك البلاد بمعدل ٢٥٥ دينار اردني اي ان طن القمح يساوي والحالة هذه (٣) الاف دينار، ولا يعني هذا ان الفلاح يحصل على هذه القيمة بل ان حصة الاسد تذهب للدولة على شكل ضرائب ليعود على الفلاح من خلالها بالدعم المناسب على شكل قيمة مادية مجزية تجعله في مستوى اقتصادي قوي. فلا هدر للخبز مع هذا السعر المرتفع له ولا ارض معطلة طاملاً ان الانتاج الزراعي يعود على الفلاح والبلد بالخبز الوفير. وتأكيداً على ما تقدم حتى تضمن لنفسها الدول الاكثر انتاجاً بل المحتكرة للانتاج كان منها ما يلي:-

المحلية وحفز الناس على استهلاكها مع الحرص على أن تكون البديل لمواد البيئة الغذائية.

٤ - توفير الاطعمة الجاهزة المعلبة والمحفوظة بمواد كيميائية اضافية الى اللون والطعم والرائحة الصناعي والتي تتنافى مع اهداف الصحة العامة.

٥ - اللحوم المجمدة والمبردة المستوردة بأسعار مغرية وانتج اكثرها بمخصصات هرمونية لرفع نسبة تحويل الغذاء الى لحم اضعافا مضاعفة عن التحويل الطبيعي.

يهدف هذا كله الى اغراق اسواق الدول التي تسمى العالم الثالث او شعوب جنوب الكرة الارضية من اجل ضمان تحييد الزراعة الوطنية

لتحقيق الامن الغذائي وابقاء المصالح السياسية والاقتصادية لهذه الدول بيد من يوفر لهم لقمة العيش.

وحق نستطيع في هذا الوطن الغالي التحرك للخروج من التبعية الغذائية ونخرج الحكومة بهذا الموضوع من علق الزجاجة، فاني ارى ان يتبنى المجلس الكريم السياسة الثابتة لاستغلال كل الموارد المحلية وخاصة الزراعة منها وتصبح سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا محليا راسخة لا تستطيع اية حكومة الخروج عنها مسجلا المقترحات التالية آملا من الزملاء التأييد لما فيه مصلحة الوطن والمواطن :-

١ - حل مشكلة الفقر نقدا وعلى اساس الدراسة التالية :
الفقر المدقع :

عدد الأسر في خط الفقر المدقع	معدل الراد الأسرة	الدخل الحالي السنوي لهذه الأسر / دينار	الحاجة كحد ادن للعيش الكريم سنة / دينار	تحتاج هذه الأسر
٠٧٥٠٠	٧	٤٥٠	١٢٠٠	٠٥١٠٥ مليون دينار
٩٧٥٠٠	٧	٩٠٠	١٢٠٠	٢٩٧٥٠ مليون دينار
		والمجموع ما يحتاجه الفقراء لحل مشكلتهم نقدا		٣٤٨٥٥ مليون دينار

ومقارنة بما ينفق على هدر الخبز وتدني سعره والبالغ (١٢٠) مليون دينار سنويا. وعندما تقتطع حاجة الفقراء النقدية وهي حسب المعادلة اعلاه (٣٤٨٥٥) فيبقى زائدا عن الحاجة فقط من هدر الخبز (٨٥١٤٥) مليون دينار نوفره على الخزينة بعد خصم حاجة

الفقراء، ذلك انه لم يعد مبررا لوجود دعم المواد الغذائية ولا شك ان المبالغ التي ستوفر على الخزينة تخففنا للاسراع بتنفيذ هذه الخطة.

٢ - رفع الدعم كليا عن المواد الغذائية.

٣ - حل مشكلة البطالة بمشاريع زراعية امنية تحتاج فقط الى (١٥٠) مليون دينار

كفروض حدها الاثنى لكل اسرة ثلاثة الاف دينار من خلال تفعيل الزراعة واستغلال الارض الزراعية المعطلة.

٤ - تحلي وزارة التموين عن الاتجار بالمواد الغذائية.

٥ - جباية الزكاة الالزامية والتي توفر ما بين ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون دينار سنويا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين : معالي الرئيس، الزملاء الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكل عام وانتم بخير، أتشرف بأن أبحث نيابة عن زملائي السادة النواب التالية اسمائهم مع حفظ الالقباب:

١ - عيسى مدانات.

٢ - فخري قعوار.

٣ - منصور مراد.

٤ - ذيب مرجي.

٥ - عبدالكريم الدغمي.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام. بيان الحكومة حول الاسعار يمكن وصفه بالبيان التبريري، الذي يحاول ان يحمل بالعبارات الاتشائية، الواقع المر لانخفاض مستوى معيشة الجماهير الشعبية بفعل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للحكومة.

فالبيان يقفز برشاقة عن وقائع عنيدة تدب على الأرض ويريد ان يقول لنا ان الامور عال

العالم» وعلينا ان نشكر معالي وزير المالية المتعاون والمتفهم لاحوال الرعية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام اود ان اسجل باختصار الملاحظات التالية على بيان الحكومة حول الاسعار:-

(١) تحدث البيان عن اسعار سلع وزارة التموين بشكل مجرد ودون ربط الاسعار بوضوح بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للحكومة.

ثم لماذا يتحدث البيان عن اسعار السلع المحصورة بوزارة التموين وليس سياسة الاسعار بشكل عام؟ هل نفهم من ذلك ان وزارة التموين رفعت يدها عن الاسعار الاخرى؟ هل نطمئن ويطمئن الشعب لسماع تأكيد معاليه بان الوزارة ستستمر بالمراقبة والمتابعة للاسعار؟؟

نحن نعرف ان تطبيق وتفعيل قانون التموين يعطي الوزارة دور ايجابي.. لكن ذلك يتطلب ارادة سياسية واضحة.

المضاربات والسوق السوداء والارتفاع الجنوني في اسعار العديد من السلع تجعلنا نشك بتوفر هذه الارادة السياسية.

(٢) تحدث البيان الحكومي عن عدم رفع اسعار المواد الاساسية حتى نهاية عام ١٩٩٣ م.

أ- نفهم من هذا ان النية تتجه لرفع الاسعار في سنة ١٩٩٤ وما بعدها.

ب- تجاهل البيان الرفع الفعلي لثمن الحليب المجفف (حليبنا) بمبلغ مائة فلس او ١٠٪ من السعر.. والارز ٢٠ فلس للكيلو او بنسبة ١٣٪.. والخبز ١٠ فلسات للكيلو اي بنسبة ١٥٪، رغم تأكيد الحكومة بأنه ليس لديها

الثية لرفع الاسعار.

جـ- لم يتعرض البيان للقرارات الحكومية حول رفع اسعار المنتجات البترولية والاسمنت واجور المكالمات الهاتفية بقرارات حكومية.

(٣) عندما يجري الحديث عن نسبة تضخم ٤٪ فسانه يجب الحديث عن نسب التضخم في السنوات الثلاث السابقة على الأقل (٢٦٪ عام ٨٩، ١٦٪ عام ٩٠، ١٨٪ عام ٩١) لتوضيح ان نسب التضخم المشار اليها لم يرافقتها زيادة مماثلة في الرواتب والاجور، فهذا غلاء متراكم بسبب السياسة الاقتصادية والنقدية للحكومة.

(٤) لم يشر البيان الى فرض الرسوم والضرائب الجديدة او رفع معدلاتها واثراها على رفع الاسعار مستقبلا ومنها (ضريبة المبيعات سيئة السمعة).

(٥) مع كل المتغيرات التي حدثت لم يوضح البيان الحكومي هل جرى تغيير ملة سلع الاستهلاك واوراقها التي يتم على اساسها احتساب معدلات التضخم.

هل يقلل ان التضخم في السكن والنفقات المنزلية يبلغ ٣٩٪ فقط؟؟ لماذا يتجاهل البيان هذه الحقائق؟

(٦) نسال معالي وزير التموين لماذا تصر الوزارة والحكومة طبعاً على تسمين الوسطاء وتمنع من الاستفادة من حشومات المشتريات الكثيرة، وتوفير عملولات او ارباح وسطاء الاستيراد؟؟

لماذا لا تقوم وزارة التموين باستيراد المواد الاساسية بنفسها مباشرة بدون عطامات تطرح في السوق حيث يتم الاستيراد من قبل

الوسطاء؟؟ ولماذا لا يتم بناء المزيد من المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية.

معالي الرئيس... زملائي النواب هذه ملاحظات مكثفة على سياسة الحكومة حول الاسعار وكما يلاحظ مما تقدم... فانها سياسة (صندوقية) تريد ان تحمل الشعب والفئات الشعبية والعمالية منه بشكل رئيسي المزيد من الاعباء بهدي برنامج التصحيح الاقتصادي... لا ادا له، والسلام عليكم. معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم حضرات الزملاء النواب المحترمون هذه الكلمة تعبر عن وجهة نظر كتلة نواب الحركة الاسلامية والاخوان المسلمون ردا على وجهة نظر الحكومة ممثلة ببيان معالي وزير التموين امام مجلسكم الكريم الاسبوع الماضي حول سياسة الاسعار:

بداية نحب ان نؤكد ان تامين الاحتياجات الاساسية للمواطن ضمن مداخله الحقيقية من حيث الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية، وتحقيق مبدأ الامن الغذائي بجانب مجالات الامن المختلفة كل ذلك من واجبات الدولة الاساسية ولذا لا بد ان تهدف أنشطة الحكومة وتحركاتها عمليا ودوليا لتأمين الحياة

الأردني يتحمل سيلا لا حد له من الضرائب ولا تكاد تخلو سنة من زيادات في اسعار السلع والخدمات حتى التي يقدمها القطاع العام، وايضا فان خط الضرائب لم يتوقف ولعل المعلومات التي ترشح تؤكد ان هناك زيادات جديدة في اسعار المحروقات واسعار الكهرباء، علاوة على ضريبة المبيعات والضريبة الاضافية، علما بان الحكومة قد تعهدت بعدم اجراء اية زيادة قبل الرجوع الى مجلس النواب، ولقد زيدت سلع عديدة دون الرجوع الى المجلس، وايضا فان الحديث عن الاسعار لا بد ان يرتبط بالحديث عن البطالة، حيث عشرات الالاف يبحثون عن عمل ولا يجدون ما يتفقون حتى لو كانت الاسعار متدنية فكيف وهي في صعود مستمر. انا اتكلم عن اسعار والالاف عاطلون عن العمل فكيف تكون المعادلة متوازنة.

معالي الرئيس حضرات الزملاء النواب الكرام عند الحديث عن الاسعار لا بد من استحضار واقع الرواتب والاجور المتدنية بالنسبة لتكلفة المعيشة فقد تأكلت الرواتب والاجور بنسبة ٥٠٪ وزادت اسعار بعض السلع والخدمات والحاجات الاساسية بنسبة ١٠٠٪ - ٣٠٠٪ كاجرة المساكن مثلا، وعليه، فانه قد حصل تأكل في الاجور والرواتب نتيجة العاملين السابقين بنسبة تتراوح بين ١٥٠٪ - ٣٠٠٪ فاین موقع المواطن من الحد الأدنى من المعيشة وعليه فقد أصبح الحديث في الأردن عن جيوب الفنى وليس عن جيوب الفقر، فكيف نتصور واقع المواطنين في الأرياف والبادية والاماكن المكتظة خاصة وان حجم العائلة الأردنية - وهذا شيء

الكرمية وذلك بالعمل على تأمين اساسيات الحياة الحرة الكريمة وفق التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ومتطلبات النمو بحيث تتم العدالة ويتاح تكافؤ الفرص للجميع، ولا بد ان تؤكد على اهمية ان تكون طريقة حساب متوسط دخل الفرد تعكس حقيقة الدخل لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولا يجوز ان يحسب متوسط دخل الفرد في منطقة ريفية ضمن حساب متوسط دخل الفرد لانباء المدن وشرائح الدخل العالية، اذ ان حساب المتوسط بتلك الطريقة مضلل وخادع. ولذا ندعو الى دراسة تحدد بشكل واقعي دخل الفرد في المجتمع الاردني كما هو فعلا، لان هناك تلاعبا في الارقام حيث يمكن ان يكون دخل بعض الافراد في عمان (١٠٠٠٠) الاف دينار بينما دخل الفرد في منطقة ريفية مثلا قد لا يتجاوز الـ (١٠) دنائير في الغالب.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء النواب، ان الحديث عن الاسعار وحركتها صعودا وهبوطا لا يمكن ان يجدي دون الحديث عن السياسة الضريبية واثرا في ارتفاع الاسعار، سواء أكانت ضرائب مباشرة او غير مباشرة، لأن المواطن المستهلك هو الذي يتحمل في النهاية عبء اية زيادة في الضرائب او الخدمات، حيث يضيف التاجر كل ما يمكن ان يدفعه حتى اجرة بيته على السلع والخدمات التي يقدمها او يبيعها، وعليه كنا نتمنى ان يتحدث معالي وزير التموين عن الضرائب واثرا في زيادة الاسعار علاوة على ما تؤمنه للتاجر من غطاء لزيادة السعر والارياح، ولعله من المعلوم للجميع ان المواطن

نعتبر به - كبير أي أن حجم العائلة كبير مع اعترازا به، ولعل الاحصاءات التي أشارت إليها اللجنة المالية حين مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ قد بينت النسب العالية لحالات الفقر التي رصدتها وزارة التنمية الاجتماعية وهي نسب كبيرة وتدعو إلى القلق.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

وايضا لا بد من التنبيه إلى أن هناك شرائح كبيرة من مجتمعنا الأردني في الريف والبادية والمناطق خارج المدن الكبرى وعواصم البنوك لا يتعدى دخل الأسرتين راتب جندي في القوات المسلحة أو الأمن العام أو الوظيفة البسيطة فلنا أن نتساءل كيف يمكن أن نتصور حياة أسرة مكونة وهذا مثل واقعي من ١٨ فردا يعملها شخص يعمل بالمياومة لدى وزارة الأشغال العامة؟ اننا نتساءل كم تحتاج هذه الأسرة من غذاء وكساء ودواء ولوازم مدرسية ورياضية وتدئة في الشتاء، وإذا كان فيها طالب يدرس في الجامعة؟، إن الحديث عن زيادة في الأسعار وبارقام قد لا تبدو مربية لذوي الدخل المتوسط والعالية فإن عديمي الدخل وذوي الدخل المتدني يعيشون دون... دون... دون...

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

اننا نستغرب كذلك أن ينصب الحديث على أسعار المواد التموينية بمختلف أنواعها - وإن كنا سنعود إلى الحديث عنها فيما بعد - دون الحديث عن الملابس والأحذية وقطع السيارات والأسعار الخيالية للسيارات، والتي كانت بسبب

بعض الاجراءات الحكومية الخاصة بمنع استيراد بعض الموديلات القديمة من السيارات، حيث راج الاستغلال في هذه السوق في اشبع صوره، واننا لنؤكد للحكومة ولعالي وزير التموين إلى أن كل ما ذكر يشكل حاجات للمواطن وإن كانت تختلف بأولوياتها، اللهم أسعارها بالتأكيد تنعكس على كل مجالات الحياة وحتى على أسعار المواد التموينية والمواد الاخرى، حيث أن التاجر يضيف ثمن سيارته ورسومها الجمركية على المواد التي يبيعها. وبعد تلك المقدمة التي نعتقد بأهميتها وارتباطها الوثيق بموضوع الأسعار ومدى نظرتنا الواقعية لمستوى العيش الكريم الذي نؤمله لمواطنينا نعود لمناقشة ورقة معالي وزير التموين.

أولاً: أشارت الورقة إلى انخفاض في تكاليف المعيشة لعامي (٩٠ - ٩١) واستقرار لعام ١٩٩٢.

اننا نتساءل حول هذه الأرقام ونشكك في مدى دقتها، ونحب أن نسأل معاليه، هل انخفضت أسعار اللحوم المستوردة، كل علمنا أنها زادت حتى ارتفعت من ١٢٠٠ دينار إلى ٢٧٥٠ دينار الآن هل انخفض سعر زيت الزيتون، كل ما نعلمه أنه قد ارتفع بشكل حاد حيث يباع الآن بـ ٨٥٠٠ دينار.

هل انخفض السكر والأرز؟ لا.

كم نسبة زيادة العدس، حيث كان يباع الكيلو الجروش بـ ٢٨٠ فلسا ارتفع إلى ٥٠٠ فلس.

هل انخفضت اجور المساكن؟ لقد ارتفعت بشكل جنوني. اننا نتساءل كيف استطاع كمبيوتر وزارة التموين أن يشير إلى

الانخفاض امام تلك الأرقام التي ذكرت سابقا وغيرها كثير ولا نريد أن نتساءل عن الزيادات التي طرأت على المسقفات، والمسواتف والمكالمات، والمحروقات، وقطاع النقل بمختلف وسائله وعلى مختلف الطرق، وما لذلك من انعكاس واثر مباشر على المواطن العادي. وعليه فاننا نصر على أن ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من هذه الأرقام التي اعلنت عنها وزارة التموين إلا إذا كانت وزارة التموين لا تملك القدرة على إيجاد آلية لضبط الأسعار بشكل دقيق وحقيقي.

ثانياً: لم يتعرض البيان لأسعار الادوية وهي لا تقل في أهميتها عن المواد التموينية ويعاني المواطنون من ارتفاع تكلفة الروشيتة، ولا نعتقد أن الأمن الصحي يقل أهمية عن الأمن الغذائي، ولذا نطالب بسوق دوائية موازية تضمن مستوى الجودة ومستوى السعر في حدود قدرات المواطن العادي وخاصة في ظل غياب التأمين الشامل، والذي نعتقد كلفة الحركة الإسلامية بأنه بات مطلباً جماهيرياً أساسياً ملحا.

ثالثاً: هناك مواد تموينية تهبط أسعارها عالمياً لكنها في السوق المحلي لا تنخفض بما يقارب نسبة الانخفاض في بلد المنشأ، فالشاي مثلاً انخفض بنسبة ٤٠٪ لكن هذا الانخفاض لم ينعكس على جميع أنواع الشاي في الأسواق المحلية ونحن هنا نذكر امثلة فقط حيث تفاوتت نسب الانخفاض بين ٦٪ فقط لشاي الغزالين و ٤٠٪ لماركة السبعين، وكان يفترض أن تنصيب نسبة الانخفاض لجميع أنواع الشاي بنفس النسبة العالية. بما يرتب على الوزارة دوراً هاماً

في هذه القضية، لا بد من البحث إذا عن آلية لتحقيق ذلك.

رابعاً: اننا نستغرب أن تستكثر الحكومة على الحزبية أن تساهم بـ ٣٪ من الميزانية لعام ١٩٩٣ ونحن هنا نخالف الكلمة الأولى التي قبلت أن المواطنين يا سيادة الشيخ لا يرمون الاكل أبداً والذين يرمونه هم المترفون في المدن أما في القرى فانهم يستحقون الحيز لاكثر من مرة يا سيادة الشيخ.

اننا نستغرب أن تستكثر الحكومة على الحزبية أن تساهم بـ ٣٪ في الميزانية لعام ١٩٩٢ لدعم المواد الأساسية في حين أن المواطن يتحمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة تزيد على (٤٠٪) من إيرادات الموازنة، فكيف تستكثر على شريحة الفقراء ٣٪ وهي حقهم أصلاً، لانهم هم المقصودون بالتنمية والخدمات، علماً بأن وزارة التموين توفر بعض المبالغ من حساب الانحجار مما يدر دخلاً للحزبية وبالتالي يمكن أن يكون الدعم قد عاد إلى الحزبية من طريقة أخرى. والحكومة على كل حال مسؤولة عن تأمين الحاجات الأساسية وفق الدخول الحقيقية ونضع تحت الحقيقية عدة شحطات. وإذا كانت الحزبية قد أنفقت على وفد المفاوضات لمدة ١٠٤ أيام مبلغ (٢٧٠٦٨١٣) دينار فإن دعم الحيز أولى للمواطن.

خامساً: وأما بالنسبة لزيادة أسعار الحيز فإن موقف كتلة نواب الحركة الإسلامية لا توافق على هذه الزيادة، وتطالب الحكومة بالكف عن هذا التوجه والذي يشتم من خلال بيان معالي الوزير حيث يقول: لن يطرأ على أسعار المواد

التي تتعامل بها وزارة التموين أي ارتفاعات هذا العام. لان الحيز المادة الاساسية، ولسنا في ايطاليا او اوروبا فالمواطن الاردني يستهلك كميات كبيرة منه ولذا لو اشتراه بسعر الشيخ بدينارين فهذا لا يهم فان اية زيادة ستؤثر معها كانت تبدو ضئيلة. ومع ذلك فان زيادة كيلوغرام الحيز (١٠) فلسات روعي فيها طرف واحد، فمع عدم موافقتنا اصلا على الرفع الا اننا كنا نفضل ان تقسم الـ ١٠ بين الحزينة واصحاب المخابز الذين يشكون من ضعف هامش الربح، مما يلجأ كثيرا منهم الى انتاج خبز غير جيد، واستعمال الزيوت المحروقة شئنا ام ابينا، علاوة على اللجوء الى الحيز الصغير الذي يباع اصلا الكيلوب ١٥٠ فلما لكل كيلوغرام.

سادسا: اننا نطالب الحكومة ونياية عن الشرائح الواسعة ذات الدخول المتدنية او التي لا دخول لها اصلا بعدم زيادة الاسعار التي اشار معاليه في الصفحة السابعة حيث يقول « . . . وعدم السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينية في الاسواق. ان هذه العبارة مطاطة ولذا فاننا نطلب من الحكومة الوفاء بالتزامها الدستوري بأن لا تقوم برفع اسعار اية مادة الا بعد موافقة مجلس النواب.

سابعا: لا بد ان نشير في نهاية هذه الكلمة الى بعض القضايا الهامة وهي:

أ - اننا مع اعطاء رخص للقطاع الخاص لاستيراد بعض المواد وخاصة العدس وعدم حصره بوزارة التموين، بل ان افضل وضع هو ايجاد تنافس بين القطاع الخاص والسوق الموازية للقطاع العام لان العدس لحم الفقراء.

ب - نطالب بأن يتم استيراد اللحوم من السودان، ونستغرب ان نلجأ إلى رومانيا واستراليا مع وجود مصدر عربي، ويتكلف اقل وخاصة في الشحن.

ج - نطالب الحكومة بالايعاز لدائرة الاحصاءات العامة باجراء دراسة حقيقية واقعية لمستوى الاسعار وكذلك قيمة دخل الفرد ويختلف الشرائح والقطاعات لبيان الوضع الحقيقي لكل شريحة، ولبيان الشروخ الكبيرة والفروق الهائلة في الدخول، حيث الارتفاع الهائل في جانب والانخفاض المريع في جانب آخر.

د - لا بد من انتهاء دور الوسطاء بين المنتج والمستهلك وخاصة فيما يتعلق بالخضار والفواكه، وهنا نتفق مع توصية اللجنة الزراعية بتخزين الفواكه والخضار الفائضة حفاظا على المنتج في مستوى جيد من السعر وكذلك حق المستهلك في مستوى معقول من السعر كذلك وبحول دون وجود اختناقات او فقدان لتلك السلع.

هـ - اعادة النظر في السياسة الضريبية بمجملها وان يعقد لذلك مؤتمر وطني متخصص لاقرار السياسات المناسبة في ضوء المعطيات المحلية والواقع الفعلي لمستويات المعيشة والوصول الى وضع مريح للاطراف الثلاثة: المستهلك والمنتج والحزينة.

و - اعادة النظر في اسلوب الاتفاقيات، اسلوب «المقايضة» وخاصة بين الاردن وبعض البلاد العربية، حيث يتكبد التاجر الاردني على الاقل مع بعض هذه الدول مبالغ اضافية كبيرة لا تقل عن ٢٥٪ نتيجة دفع ثمن البضاعة مرتين

ونتيجة فروق العملة، حيث تشتري البضاعة السورية مثلا بالليرة السورية ولكن التاجر الاردني يدفع الثمن للبنك المركزي بالدولار وهناك فرق بين السعر الرسمي بالنسبة لليرة السورية وسعر السوق الحر كما يضطر التاجر الاردني الى دفع ثمن البضاعة بالعملة السورية الى التاجر السوري ويتنظر حتى تحول هذه المبالغ من البنك المركزي ثم يعيد هذه المبالغ الى التاجر الاردني مرة اخرى، وقد يضطر بعض التجار الى اعادة تصدير البضاعة الى لبنان لتعود مرة اخرى الى الاردن. وفي ذلك تكلفة كبيرة تعود بالتالي على المستهلك والمواطن الفقير. واخيرا اننا نعتقد ان هناك حاجة ماسة لاعادة دراسة السياسة الاقتصادية والمالية بمختلف عناصرها ومدخلاتها، وكذلك وضع سياسة ضريبية جديدة وسياسة تموينية وزراعية جادة تقلل من الاستيراد ما أمكن وبالتدرج وتلغي دور الوسطاء، وتأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية للمعيشة الحرة الكريمة وتحرم البلد من اسار سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

اننا نصارحكم اننا نحس بغياب التنسيق بين الاجهزة ذات العلاقة بالسياسة الاقتصادية والمالية والتموينية والزراعية، ولذا نطالب بإيجاد آلية لتحقيق التنسيق والخروج بتصویر موحد تأخذ فيه الموضوعية والعلمية ومصصلحة المواطن واستقلالية القرار مكانها الطبيعي مقدرين لكل من يفكر لهذا الوطن جهده، ومعتزين بتضحية مواطننا وقناعاته وكرامته غير ناسين معاناته والتي لا بد ان تكون الشغل الشاغل للسلطين

واخيرا فاننا نطالب بدعم وتطوير دور وزارة التموين في اطار التنسيق المشار اليه سابقا، املين من الجميع الارتفاع الى مستوى المسؤولية. والتي هي مسؤوليتنا جميعا، مؤكداين على ان في وطننا من الخير والمطاء والثروة والقناعة، وفي مواطننا كذلك ما يعيننا على تحطى كل العقبات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، استاذ حسني الشيبان.

الدكتور حسني الشيبان: ايها الزملاء الحقيقة ليس قصدي ان اقول خطابا لكتفي اؤكد ونحن نناقش سياسة الاسعار اؤكد على العوامل التي اشار اليها الاخوة، بسام حدادين، وبعده كلمة نواب الحركة الاسلامية، بضرورة ربط الاسعار بالعوامل التي تؤثر عليها وذلك من ضرائب ومستويات دخول واجور ولا يمكن الحديث عن الاسعار خارج هذا الاطار، اي حديث عنها في الواقع يضلل ليس القصد من هنا من مناقشة الاسعار ان تنجح وزارة التموين او الحكومة باقتناع المجلس يوافق على السياسة التسعيرية، حتى لو حصل ذلك فالشارع يعرف مدى وطأة ارتفاع الاسعار، حتى وان لم ينجح المجلس بالتعاون والنقاش مع الحكومة بوضع سياسة تسعيرية مقنعة، الشارع يعرف مدى

الوطاء والشارع يشعر نتيجة حاجته اليومية بأن الاسعار ترتفع وليس لها مضابط وان الدخول لا ترتفع بنفس المستوى، ليس المقصود بالحديث تحت هذه القبة ان نقنع بعضنا بعضاً بيننا فتاعة الناس من معاناتهم اليومية عكس ما يدور هنا تحت هذه القبة، هذا واحد.

ثانياً: القول باستقرار الاسعار قول لا تصدقه التجربة المعاشة، هنا لا يجوز الخلط اطلاقاً باحتساب مستوى الدخول بأن يقسم الدخل المرتفع زائد مستويات الدخل المتدني على عدد السكان ونقول متوسط الدخل كويس، هذه تماماً كقصة الجمل بدنيارين والمهرة بعشرة دنانير هذه تماماً زي المراسل، في آذن قال انا ورائب رئيس المحكمة (٥٠٠) دينار، لا يمكن ونحن نحسب هذه المسألة لا يمكن الا ان نأخذ بعين الاعتبار ذوي الدخول المتدنية وحتى من هم دون دخول، وحجم هذه الطبقة يزداد اي سياسة تسعيرية لا تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار ستخطيء.

ثالثاً: كيف يتم حديث عن استقرار بالاسعار ونحن نرى ان الحليب قد ازداد سعره، ونحن نرى ان الحنظل ازداد سعره، ونحن نرى ان الرز قد ازداد سعره ونحن نرى ان الكهرباء قد ازداد سعرها هذه حاجات يومية لكل الناس ونحن نرى ان المحروقات قد ازداد سعرها. هو انا اقبل احتجاجكم، شكراً.

* وهنا انصت الجميع للاستماع لأذان الظهر.*

معالي رئيس المجلس: نفضل استاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس، هناك نقطة اخرى ارجو من الاخوة الوزراء المعنيين بهذا الاجابة عليها، هل يتم تنسيق حقيقي بين الوزارات المعنية التي يتضافر نشاطها في تحديد الاسعار كالتأمين والزراعة والتجارة والصناعة؟ ام ان كل وزارة تتصرف في عملها الخاص المنعزل عن الوزارة الاخرى واضح كما اعلم لا يوجد مثلاً تنسيق بين وزارة الزراعة وسياساتها الزراعية لزيادة الانتاج وبين اسعار المواد الغذائية التي يمكن ان تنتج محلياً او التي نسعى لتخفيف استيرادها منها اود فعلاً ان يبحث هذا الموضوع بصراحة هل هناك تنسيق حقيقي ان تقول لنا الحكومة كيف تنعكس سياسات التجارة والصناعة؟ وكيف تنعكس سياسات وزارة الزراعة على الاسعار؟ وهل هذا نتيجة دراسة مشتركة وتخطيط مشترك؟ ام لا، ازعم الا ان قال لي الاخوة الوزراء ان هناك تنسيق وان هناك سياسة واحدة مشتركة منبثقة عن مثل هذا التنسيق، ارجو ان يكلدوا زعمي، لأدخل في موضوع الحنظل فقط والاعلاف، الحنظل يدعم القمح بـ (٤٠) مليون دينار، حتى ان افترضنا ان هذه الزيادة يمكن قبولها، هل ندعم الحنظل لكل فئات الشعب؟ هل المقصود بالدعم دعم الحنظل لمن يفضل اكل الكاتوه، انا اعتقد انه لا بد من تحديد سعر الحنظل للفئات التي لا تحتاج للدعم ولا بد من الحفاظ على سعره منخفضاً دون زيادة للفئات التي تحتاج هذا الدعم، الاغنياء وذوي الدخل المحدود ليست بحاجة إلى هذا الدعم لماذا لا تجد وزارة التأمين آلية لكي يذهب هذا الدعم فقط للفقراء وذوي الدخل

بانتظار اجوبة واضحة، اشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عيسى الرميوني.

السيد عيسى الرميوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،
حضرات النواب،

استمعنا الى بيان الحكومة حول قضية الاسعار الذي تلاه معالي وزير التأمين وهي قضية تشغل بال الجميع في هذا البلد لانها مرشح لزيد من التصعيد في غياب استراتيجية ثابتة المعالم لهذه المعضلة ولي هنا بعض الملاحظات اطرحها عليكم:

اولاً: ان مستويات الاسعار عالية جداً في حد ذاتها وهي شاملة فلم يعد هناك شيء رخيص حتى ولو كان منتجاً محلياً ويحتوى استيرادي منخفض، بما يوحي ان جنون الغلاء ورفع الاسعار قد اجتاحت كل زاوية ويوصه في هذا البلد.

ثانياً: ان نسبة ارتفاع الاسعار لا تتوافق بتاتا مع التحسن في سعر صرف الدينار وثباته امام العملات الصعبة، ويسدو ان الارتفاع الفاحش في الاسعار قد اصاب اسعار كل المدخلات من سلع وخدمات باستثناء اسعار العمل، اي الاجور والرواتب، مما يجعل اثار الغلاء اشد بطشاً وتكاً، ولقد اصبح المستهلكون او المشترون في حالة من الترويض او التخدير الكامل، فهم يتقبلون الزيادة في

المحدود ويبقى سعر الحنظل خارج هذه الفئة سعراً حراً ولا يجوز ان تتحمل الدولة دعماً يذهب الى الاغنياء ونحن نستورد القمح لنعطيه اياهم شبه مجاني، اريد حقيقة اجابة من معالي وزير التأمين على هذه النقطة، هل هناك صعوبات؟ ام انه يرى ان الدعم يجب ان يذهب ايضاً للاغنياء والميسورين، اذا كان يرى غير ذلك، لماذا لا توجد آلية تضمن وصول الحنظل بسعر مدعوم للطبقة الفقيرة فقط؟ اطالبه بذلك، الاعلاف، اود جواباً واضحاً وصريحاً، هل دعم الاعلاف ودعم اسعار الاعلاف يحقق الغاية المقصودة منه؟ بمعنى اخر، هل الدعم يذهب لزيادة قدرتنا على الانتاج الحيواني ان يذهبوا للتجار الذين لا يوطنون مواشيهم هنا والمواشي التي يتجر بها ندعمها وهي لا تستقر هنا، اريد جواباً واضحاً على هذه النقطة، هل نريد دعم الاعلاف لزيادة قدرة البلد على الانتاج الحيواني الذي ندعم علفه، ام نريد دعم تجار المواشي الذين لا يعملون على توطيد الثروة الحيوانية لدينا، حجم ما تقلد وزارة التأمين انه يذهب لدعم تجارة المواشي وليس لرفع قدرة الدولة على انتاج الثروة الحيوانية، معالي الوزير ان كان في هذا الدعم للاعلاف ما يحوله الى دعم لتجارة المواشي عبر الحدود مرات عديدة واحياناً وغالباً وفي كل الحالات هي تجارة تهريب، ان كنت لا تعتقد ذلك فأرجو ان تطمئننا عن هذه النقطة، ان كنت تعتقد ذلك فأرجو ان تقول لنا، كيف حل هذا الموضوع؟ ونرجو ان تقول لنا ايضاً، ما حجم الدعم الذي يذهب لتجارة الاعلاف او لتجار المواشي مستفيدين من هذا الدعم على حساب المصلحة العامة التي ندفعها من جيوبنا،

الاسعار «بمصر قناري» ونحن نعلم ان هناك مزيداً من الغلاء قادم على الطريق طالما اننا نسمع عن تبريرات لرفع اسعار وخاصة اسعار السلع المدعومة كالخبز مثلاً، والتي تتم بحجة ارتفاع تكاليف انتاجها واستيرادها.

ثالثاً: ليس صحيحاً ان وزارة التموين ضببطت الاسعار في البلد فتمتذ بدايات عام ١٩٩٣ وبصمت وهذه ارفقت اسعار اللحوم الحمراء المستوردة حية او مذبوحة، وسواء كان هذا الارتفاع بعلم وزارة التموين او من وراء ظهرها فان النتيجة واحدة، اي ان المستهلك وحده هو الذي يتحمل الزيادة دون تضرر او احتجاج فالتسعير الرسمي كما اتفق عليها واعلنت كانت دينارين وستمئة فلس للكيلو بالنسبة للحوم البلغارية والرومانية وقد شهد السوق منافسة حادة بين المستوردين ادت الى تدنى السعر الى دينارين و ٣٠٠ فلس لا غير ثم عادت الاسعار الرسمية الى الاستقرار، وبعد فترة بدأت عملية الاحتكار الذكيه إذ اخذت اللحوم تخفي تدريجياً ولا تظهر الا لمن يتقيد بالتسعير الرسمي، وبالتدريج ايضا تم رفع الاسعار فوصل سعر الكيلو في البدايه الى دينارين و ٦٥٠ فلساً ثم ارتفعت لدينارين و ٧٥٠ فلساً واخيراً استقرت عند دينارين و ٨٠٠ فلس اي بزياده مائتي فلس في الكيلو الواحد، وهذه الزيادة قد اسهمت في مضاعفة ارباح المحتكرين من المستوردين وعلى حساب المستهلك الذي لم يعد يمه سوى ان يجد اللحوم مهما كان السعر بغض النظر عن نوعيتها وجودتها، وفي بعض المناطق لا يتوقف الامر عند رفع الاسعار بل يتم بيع اللحوم الكبيرة ذات اللحم العالي والشحم

السميكة على انها بلغاريه او رومانيه، وسواء كانت زياده الاسعار بعلم وزارة التموين او بدون موافقتها فإن الوزارة تتحمل مسؤولية عدم الاعلان عن هذه الزيادات وتوضيح اسبابها الموجبة.

رابعاً: ان مسؤولية وزارة التموين نابعه من ضعف اجهزة الرقابة حتى وان قال معالي وزير التموين انه سيتم تفعيل دور رقابة الاسعار وعدم السماح بأي ارتفاع غير مبرر لاسعار المواد التموينية في الاسواق، ولو كان هناك ادنى رقابه لما تجرأ باعة الموز مثلاً على بيع الكيلو الواحد بدينار رغم ان تسعيرته الرسمية لا تزيد عن ٧٠٠ فلس حسب علمنا، وعليه فإن تداول هذه الاسعار المخالفة للتسعير اما ان يكون دليل على غياب الرقابه او وجود قصور مضاف الى الخلط في الاسلوب الذي يتبعه مراقبو التموين.

خامساً: لقد جرى رفع سعر رغيف الخبز رغم انه عماد الغذاء الرئيسي لقوام شعبنا، وكيف يحدث ذلك رغم ادراكنا لطبيعة الضائقة الاقتصادية والظروف المعيشية الضاغطة للسواد الاعظم من المواطنين؟ صحيح ان رفع السعر لا يؤثر سلباً على بعض القطاعات من الشعب، وهي القطاعات الغنيه، لكن الضغط يواجه الفقراء بطبيعة الحال، وانا اقول هنا أن رغيف الخبز وسعره والاقتراب من قوت الفقراء امر خطير للغاية ويستوجب منا إيجاد حلول مقبولة.

سادساً: بيان الحكومة يتحدث عن قضية التبذير والمهدر المرتبطة بوجود الدعم للمواد الاساسيه والواقع ان هذه الظاهره لا تتعلق بالشعب الفقير في هذا البلد وإنما بالاغنياء

والدبلوماسيين والسياح ورواد المطاعم ونزلاء الفنادق، ولهذا يجب عدم الخلط، والافضل ان تبادر الحكومة الى تعويم الاسعار وخلق جو من المنافسة تؤدي بأسعار جميع المواد الاساسية وغير الاساسية الى الهبوط فالمنافسة هي افضل وسيلة لضمان توفر المواد والسلع في الاسواق، وفي الوقت ذاته ترجح كفة تخفيض السعر وضمان عدم رفع الاسعار لان كل تاجر او مستورد يحاول تصريف ما لديه من خلال البيع باقل سعر ممكن.

المهم ان تركز وزارة التموين اهتمامها لضمان عدم وجود اي احتكار من قبل أية جهة تجاريه وضمان بقاء الاسعار دون زياده او ارتفاع مع السعي لتوفير المواد الغذائية والسلع في الاسواق على مدار الوقت.

شكر لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. استاذ نادر الظهيريات.

السيد نادر الظهيريات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - النواب المحترمين

في الوقت الذي ارتفعت فيه الاسعار ارتفاعاً كبيراً نلاحظ ان دخول غالبية المواطنين وخاصة الموظفين ما زالت كما هي كما ان دخول البعض منهم قد تدنت وخاصة فئة المزارعين نظراً لما تعرضوا له من محن وكوارث وتدنّي لأسعار منتجاتهم، اضافة الى هذا وذاك آلاف الماطلين عن العمل هذه الاوضاع مجتمعة تشكل خطورة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي

للبلد، باعتقادي ان ارتفاع الاسعار مرده امور كثيرة، منها انخفاض القيمة الشرائية للدينار الاردني وزيادة الضريبة الجمركية، وارتفاع اسعار المواد المستوردة في بلد المنشأ، وضعف الرقابه من الاجهزة الحكومية، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار الحاجيات في بلادنا نلاحظ انخفاضاً مستمراً في منتجات المزارعين من الخضار والفواكه حتى ان البضاعة المرسله الى الاسواق المحليه لا تسد اجرة السيارة واجور العمال في الكثير من الاحيان، وفي الوقت الذي زادت فيه اسعار مستلزمات الانتاج زياده كبيره دون رقابه من الاجهزة المعنية واذا ما ذكرت مثلاً بسيطاً لتبين لنا الارتفاع الفاحش في هذه الاسعار فمثلاً كيلو بذر البندورة يباع حالياً ب (١٢,٠٠٠) دينار واما بذرة الخيار فتباع ب (٧٠) فلساً، بعد ان كانت تباع (١٠) فلس من هنا بات من الضروري ان تقوم الاجهزة المعنية في الدوله رقابه مشدده لجميع المواد سواء اكانت تموينية او فيها يتعلق بالانتاج الزراعي.

معالي الرئيس، الزملاء النواب، ارجو ان اقدم المقترحات التالية راجياً ان تساهم في هذه القضية:

- ١- وقف فرض اية ضرائب جديدة على المواطنين.
- ٢- عدم رفع اية اسعار جديده وخاصة على المواد التموينية.
- ٣- الاستمرار في دعم المواد التموينية الضرورية والتي تقوم الدولة حالياً بدعمها.
- ٤- عدم السماح باستيراد الخضار والفواكه في الموسم الذي تتضج فيه المنتجات الزراعية الاردنية.

٥- تشكيل لجنة من وزارة الزراعة والجمعية العلمية الملكية برقبته مستلزمات الإنتاج من حيث تحديد أسعارها، ونوعية هذه المواد من حيث صلاحيتها.

٦- دعم زراعة القمح من حيث تأمين أنواع جيدة من البذار كذلك التي حصلت عليها المنظمة التعاونية من دولة تونس الشقيقة، كما يتوجب ان تقوم الحكومة بدعم مزارعي القمح بأسعار مجزية، حتى نستطيع تأمين استهلاكنا من هذه المادة الضرورية بدلاً من ان نبقي تحت رحمة غيرنا.

٧- دعم مربي الثروة الحيوانية، وتشجيع زراعة الاعلاف وتأمين الاراضي لزراعتها مع زيادة مساحتها.

٨- زيادة عدد المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية.

٩- زيادة عدد ومساحات الثلاجات المعدة لتخزين بعض المواد وخاصة الخضروات والتي تتلف في بعض المواسم لئيم بيعها للمواطنين بأسعار معقولة بدلاً من استيرادها من الخارج.

١٠- التركيز على الصناعات الزراعية بدلاً من استيرادها من الخارج، وخاصة وان جميع المواد المعلة في الاسواق يمكن تعليبها اذا ما انشأت المصانع الملائمة لها.

وفي الختام اتقدم بالشكر والتقدير للحكومة الموقرة والتي تقوم بجهود مشكورة. مذكراً بأوضاع نسبة عالية من المواطنين والتي وصلت حياة افرادها وضماً يتوجب التحرك السريع لمساعدتها.

حفظ الله الوطن تحت قيادة الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الأستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس، لن اطيل عليكم ولا على الزملاء الكرام فقد اشبعوا بيان وزير التموين بحثاً، ولا اراني محتاج لاعادة ما قالوه او اقترحوه، من هنا فإنني وانا اشكر سيادة رئيس الوزراء على السياسة التموينية الحالية التي ادت الى توفر المواد الغذائية بدون ازمات فإنني ايضاً اسجل التقدير لمعالي وزير التموين على جهده الكبير لتنفيذ هذه السياسة الحكيمة واجد نفسي هنا متحدث عما لدي من اقتراحات في هذا الصدد وذلك على النحو التالي:-

١. اقترح اجراء دراسة لتحديد مقدار ما يستفيدة اي شخص غير اردني من دعم المواد الاستهلاكية وان يدفع هؤلاء ضريبة للخرينة وان تصدر تعليمات محددة وشاملة بذلك من الحكومة وان يتم تحويل هذه المبالغ لدعم فقراء الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات بحيث تغطي اقساطهم وتوفر الحد الأدنى من الغذاء والكساء لهم.

٢. تخصيص المبالغ التي تحصل عن زيادة الخبز للعاطلين عن العمل في قطاع الشباب بحيث يتقاضى كل عاطل عن العمل مبلغ من المال يسد الحد الأدنى من حاجته بموجب دراسة وتعليمات.

٣. اعادة النظر بالقوانين التي تحضر تربية المواشي ضمن حدود البلديات والمجالس القروية وذلك دعماً للثروة الحيوانية التي تشكل جزءاً من سلة الغذاء للمجتمع الاردني.

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمون،

ان الاردن قيادة وشعباً واجه الامواج الصعبة التي عاناها الاقتصاد الاردني نتيجة التراجع الكبير في عائدات النفط التي عمقتها ازمة الخليج وعودة المغتربين وانخفاض تحويلات المواطنين الذين يعملون خارج الأردن واغلاق الاسواق الخليجية امام الصادرات الاردنية نتيجة موقف الأردن المشرف تجاه العراق وشعبه..

ونحن لا ننكر بأن الاستثمارات هي الدافع الاساسي لانعاش الاقتصاد وان ضبط الاتفاق يحد من عجز الموازنة..

اما فيما يتعلق بالاسعار وارتفاعها المستمر فهذه هي وظيفة الدولة فهي المعنية بتسيير الحصول على المواد الضرورية لحياة الانسان وخاصة ذوي الدخل المتدني بأسعار رخيصة ومعقولة ضمن موازناتهم وقدراتهم المالية..

فهناك بعض المواد الضرورية للانسان.. ولا يستطيع العيش بدونها كالعلاج والخبز والسكر والرز فيجب ان تسعر بأسعار مقبولة لانها من حقوق المواطن التي يكفلها ويحفظها الدستور فلا بد من تدخل الدولة وتضع اسعار مدروسة ومعروفة الكلفة حسب العرض والطلب..

ولأن الاقتصاد في النفقات نصف العيش.. والادارة الناجحة والمثالية هي التي تضع حلولاً للرؤية المستقبلية.. لأنه يجب ان يكون هناك تطلعات مستقبلية ويجب على الدولة ان تصارع البرلمان والناس قبل ان تأخذ القرار وليس من منطلق الاقناع فقط.. ويجب ان نؤجل زيادة الاسعار التي ارتفعت بشكل كبير منذ عام ٨٩

٤. تعويم الاستيراد والتصدير للحوم الحمراء بحيث يتم اغراق السوق بها من الاستيراد وتصدير جزءاً محدداً من منتجاتنا مما سيؤدي الى تخفيض اسعارها في الأردن والحصول على موارد مالية للخرينة من المواشي المصدرة.

٥. توسيع قاعدة صندوق التنمية الوطنية بحيث يتم رفع خط الفقر الى مائة وعشرين ديناراً بدلاً من تسعين ديناراً، الامر المعمول به حالياً.

٦. ان هذا هو واقعنا وامكاناتنا ولوجاز لي ان اتقن لتمنيت ان نعيش رغد العيش ورخص الاسعار لكن الواقع يحول دون تحقيق هذه الامنية ولا شك ان السياسة التموينية الحالية تستحق التقدير، كما ان مقترحات الزملاء جديرة بأن يؤخذ بها، شكراً معالي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، من اجل الصلاة ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود لاستئناف كلمات الاخوة النواب، ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

* وهنا رفعت الجلسة لاداء صلاة الظهر وبعدها عاد المجلس للانعقاد.*

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة،

الأستاذ هشام الشراري.

السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم.

الى الان نتيجة البطالة المتفشية بين اعضاء الاسر الى وقت افضل من هذا الوقت الذي نعيشه وربما تتحسن احوال الاسرة وترتفع مداخيلها فاذا ارادت الدولة ان تقوم بالتصحيح فاین دور البرلمان في ايجاد برنامج التصحيح الاقتصادي وما هي صلاحية البرلمان في هذا التصحيح . . فبالاسعار تزداد عندما تكون الظروف جيدة ولكن ليس الغلاء وقت البطالة .

انني اعرف بأن قضية الاسعار قضية اقتصادية بحتة وشاقة وفي رأيي بأنها مسؤولية جماعية يشترك بها المواطن والتاجر والدولة وليست مسؤولية الدولة وحدها . . والدليل على ذلك بأننا قد سمعنا عندما ارتفعت القهوة والشاي في احدى السنين في بريطانيا أحجم الشعب عن الشراء وكلنا نعرفهم بأنهم وشربتي قهوة وشاي فنزل سعرها . . فدور الدولة هو دور الضابط لهذه الأشياء ودورها ايضا بالتوجيه والتثقيف حتى يستطيع المواطن ان يحجم عن شراء بعض المواد المبالغ في سعرها ولدينا الكثير منها . . ويجب على التاجر ان يكتفي بالربح المعقول وليس بالجشع المطلوب . .

وانني اطالب الرئاسة الجليلة بأنه يجب ان يكون هنا في البرلمان جهاز فني متخصص للأبحاث وخاصة في المجال الاقتصادي ملحقا بالجلسة حتى يشارك في رسم السياسة الاقتصادية .

لقد سمحت وزارة الزراعة والتموين باستيراد الكثير من الخضار المصنعة وخاصة خلال شهر رمضان المبارك . . فأريد أن أسأل هل عملت الحكومة دراسة جيدة عن تصنيع

الخضار والفواكه التي تزيد عن حاجيات المملكة لاستثمارها وتشغيل قسا من الايدي العاملة فالاجابة المشتركة بين وزارات الزراعة والتموين والمالية والتخطيط التي تضع وتنفذ السياسات القادرة على توجيه وتحفيز القطاع الخاص نحو التصنيع وان نقبس من بعض الدول التي أصبحت تصدر الخضار والفواكه المجففة والتي شاهدناها في مطلع طفولتنا نتيجة زيادة بعض المحاصيل وضغط اسعارها والوسيلة الوحيدة لمعالجتها محليا هو تصنيعها في مصانع التعليب وقد نجحت هذه التجربة في دول كثيرة كان المحصول فيها فائضا عن الحاجة علما بأننا منذ العام الماضي قد شطبنا (٣٠٠) مليون دينار من زراعة الخضار نتيجة عدم وجود مصانع لرب البندورة تقدر بـ (١٢) مليون دينار. ودعم الصادرات المنتجة والمصنعة محليا على غرار الدول الاخرى ومنع التسهيلات والاعفاءات الجمركية على المواد الخام المستوردة من الخارج لغايات انتاج منتجات غذائية مصنعة وزيادة الجمرک على المنتجات الغذائية المصنعة التي يتم استيرادها الى الاردن من الخارج.

السؤال: ما هو موقف البرلمان من هذه الزيادة؟ وما هو موقف البرلمان من زيادة الضرائب . . التي نلاحظ ان الدولة تزيد الضرائب وتقرها دون الرجوع الى البرلمان علما بأن المادة السادسة تقول يجب ان تمر هذه الزيادة على البرلمان قبل اتخاذ القرار . . حتى أصبح المواطن الاردني يدفع من دخله اكثر من ٤٥٪ للضريبة واصبحت الضريبة مرهقة جدا للملبد والمواطن . . فاني أتساءل: ما هو الثمن السياسي لبرنامج التصحيح الاقتصادي؟

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الامين وآله وصحبه الغر الميامين، اما بعد . معالي الرئيس،

حضرات الاخوة النواب المحترمين. ان وزارة التميمين منذ بداية عمر هذا المجلس الكريم منذ الثامن من تشرين ثاني سنة ٨٩ قد ارتكبت الوزارة ثلاث مخالفات في رفع الاسعار.

المخالفة الاولى: عدم الوفاء بالمعهد الذي قطعت الحكومة على نفسها منذ الحكومة الاولى خلال مجلسنا، ان لا تزيد السعر في اية سلعة الا بعد الرجوع الى هذا المجلس الكريم. وذهب هذا المعهد ادراج الرياح، حيث تحول الى ربيع صرصر عاتية في موجة الغلاء المرهق للشعب، وبخاصة الفقراء الحيارى والأرامل التكال والاطفال اليتامى. على الرغم من امر الله عز وجل: وأوفوا بالعهد ان المعهد كان مستولا.

والمخالفة الثانية لوزارة التميمين في رفع الاسعار، حيث رفعت المواد التموينية المدعومة سنويا خلال الأربع سنوات.

والمخالفة الثالثة التي مارسها وزارة التميمين خلال عمر المجلس انها مخالفة تتحقق في عدم التفاعل الشعبي مع آلام الشعب.

والدليل على ذلك:

سنة ١٩٨٩ - كان الدعم لمادة القمح (٤١,٦٠٠,٠٠٠) مليون دينار.

سنة ١٩٩٠ - كان الدعم لمادة القمح ٣٤,٤٠٠,٠٠٠ مليون دينار اي خصم من

قوت الشعب (٧,١٠٠,٠٠٠) مليون دينار.

سنة ١٩٩١ - كان الدعم لمادة القمح

ف عندما يرتفع سعر الحيز قرشا واحدا كما يقال بأنه يرتفع اكثر من ١٣٪ وهل الدخل القومي ارتفع عند المواطن الاردني بهذا القدر! علما بأنني مع زيادة السعر. لماذا المواطن الاردني أصبح يتحمل ضياع المياه في الارض نتيجة تلف الانابيب ليدفع الثمن ضعفين؟ وهل المواطن مسؤول عن صيانة الطرق والشوارع المليئة بالمطبات والتي كسرت سيارات المواطنين واصبح عاجزا عن اصلاحها واستبدال القطع اللازمة لها بعد ما دفع الرسوم الجمركية والضرائب المقررة؟ هكذا يمتص المواطن الذي انخفض دخله أصبح يعيش تحت خط الفقر والكلفة الاجمالية لتعمير وترميم السيارات اصبحت اكثر من كلفة صيانة الطرق وتجاوزت (٤٠) مليون دينار، ما عدا الممتلكات والارواح والاستبداد الواسع لقطع السيارات بدون التشاور مع كافة الفعاليات من شرائح المجتمع والتجاهل المستمر لرأي شرائح المجتمع مثل النقابات وغيرها، فطالبنا بعدم فرض اي ضريبة او رسوم او رفعه فعل سبيل المثال ضريبة المبيعات التي اقراها مجلس الوزراء الموقر فاننا تناقش الحكومة الاردنية الموقرة بالترتيب ونشجب المشروع المتزايد من الدور حتى توفير الظروف الاقتصادية المتوازنة لبلدنا العزيز، والى شكر والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمعتم ابو زنت: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.

٣٤,٧٠٠,٠٠٠ أي خصم من قوت الشعب بمعدل (٧) ملايين دينار.

سنة ١٩٩٢ كان الدعم لمادة القمح (٤٠,٣٠٠,٠٠٠) مليون دينار أي خصم من قوت الشعب قياساً مع سنة ٨٩ - بمعدل عشرة ملايين دينار.

أما سنة ١٩٩٣ - كان الدعم الترميمي ٣٦ مليون دينار. وعندما تحسب نسبة المواليد خلال الأربع سنوات + القادمين المطرودين يظلم من الكويت المحتلة، نجد نسبة الزيادة في الشعب لا تقل عن نسبة خمس السكان، بل ترتفع إلى مليون نسمة أو يزيد.

فلست ادري عندما كان السكان (٣,٥) ملايين نسمة، كان الدعم سنة (٨٩) ٤١,٦ مليون دينار.

وعندما يصبح عدد السكان في اردن الحشد والرباط (٤,٥) ملايين نسمة يكون الدعم ٣٦ مليون دينار. وعندما توازن موازنة دقيقة عادلة بين دعم سنة (٨٩) وسنة ٩٣ في ضوء الموازنة المخططة الرقمية لزيادة عدد السكان المطرد، تستنتج من ذلك ان حصة المليون نسمة الذين اتوا من الخليج ونسبة المواليد تساوي سنة ٨٩ في الدعم الترميمي (١٢) مليون دينار ويعني ذلك: يتحتم على مقدار الدعم الترميمي أن تكون نسبته لسنة (٩٣) تساوي (٥٣,٦) مليون دينار. والمحصلة لمخالفات وزارة الترميم في اقوات الشعب تساوي ١٧,٦٠٠ مليون دينار قياساً مع الدعم لسنة (٨٩).

ويعد: فأن التفاعل الشعبي مع آلام

الشعب عندما يتقصص من حقه المعيشي (١٧,٦٠٠) مليون دينار. ليت الذين رسموا تلك السياسة التموينية ان عاشوا ساعة واحدة في الاحياء الشعبية والمخيمات، بدلا من النظر اليها من البرج العاجي ليت الذين رسموا تلك السياسة عاشوا فقراء البادية والريف ساعة واحدة قبل ان يقيموا آلامهم بمنظار المترفين ممن يلقون تسعة اعشار طعامهم في الحاويات.

لذلك اناشد السادة الذين يرسمون تلك السياسة التموينية ان يتقوا الله في هذا الشعب الطيب المسكين فلا تلجئوه ليأخذ حقه بالمسدس والسكين. وانتم تعلمون يا سادة الرسم لسياسة الترميم ان معظم الثورات الاجتماعية في التاريخ ناجمة عن الجوع والفقر والحاجة المذلة.

وتعلمون يا سادة الرسم لسياسة الترميم ان الامن السياسي والامن العسكري مرتبط ارتباطا عضويا بالامن المعيشي. مصداقا لقوله تعالى: «فليمدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامهم من خوف». فقد بدأ الله عز وجل بذكر الامن المعيشي قبل الامن السياسي والامن العسكري. بل كان الامن المعيشي مقدمة وكان الامن السياسي والعسكري نتيجة لتلك المقدمة. ويوم ان تهمز المقدمة بالالام ستصاب النتيجة بزلزال لا تحمد عقباه والعياذ بالله لاجل ذلك: اقترح ما يلي:

أولاً: اعتماد الانتاج الوطني وبخاصة في الملابس والاحذية حيث ارتفعت اسعارها، ارتفاعاً باهظاً.

ثانياً: مطالبة المجلس الكريم بتحقيق عدل عاجل، لمعرفة الأسباب التي ادت الى

الظروف المحلية والعربية والدولية: اذ ان سعر اية سلعة تقرر عناصر شتى كالعرض والطلب وحاجة السوق وكمية الانتاج ونوعية هذا الانتاج والفائض او النقص في الايدي العاملة.

لقد تأثر الاردن كثيرا من النتائج المؤلمة والسلبية لازمة الخليج وما تبعها من مفرزات سيئة أهمها الحصار السياسي والاقتصادي، وعودة الآلاف من أبناء شعبنا من الكويت وبقية دول الخليج.

هذه العوامل يجب اخذها بعين الاعتبار اذ انها شكلت وتشكل ضغطاً هائلاً على السوق المحلية ويشكل خاص على المواد التموينية والاستهلاكية.

ان ارتفاع اسعار كثير من العناصر الأولية من المواد التموينية والاستهلاكية في دول المنشأ له دور كبير في تذبذب الاسعار وعدم استقرارها مما يؤدي في كثير من الاحيان الى ارتفاعها.

معالي الرئيس، الاخوة النواب: ان واقع الحال يقرر حقيقة ماثلة للعيان الا وهي اننا في الاردن ننعم باستقرار اقتصادي ومالي بشكل نسبي تحسداً عليه كثير من الاقطار المجاورة والبعيدة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء النواب: مع ثقتي التامة بحكمة السياسة التموينية للحكومة واعترازي الكبير بشخص الاخ معالي وزير الترميم الذي كان لخبرته الطويلة وامانته ونزاهته الاثر الكبير في ضبط الاسعار وتوفير المواد الغذائية والاستهلاكية اللازمة لسد حاجة المواطنين وتلبية رغباتهم. الا انني اطالب الحكومة ببعض الامور التالية:

ارتفاع الاسعار. وبخاصة في المواد المدعومة الرز والسكر والحليب والطحين، والبولار.

ثالثاً: ان تلغي الحكومة الموقرة زيادة الاسعار في تلك المواد التموينية، حيث زادت في عهدها سنة (٩٢) وسنة (٩٣).

رابعاً: ان تلتزم الحكومة بعدم رفع الاسعار في اية مادة تموينية الا بعد عرضها على المجلس الكريم.

خامساً: المزيد المزيد من استصلاح مزيد من الاراضي الزراعية حتى تشغل عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل وحتى يوجد الوفر المعيشي تنخفض الاسعار التموينية في القوت خاصة.

وفي الختام الاقتراح السادس ان تزداد المواد التموينية المدعومة، أن تزداد وبخاصة الرز والسكر والحليب، لما فيه من فرج للعائلات الفقيرة والبائسة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. النائب عبد المنعم ابو زنت

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الدكتور همام سعيد، استاذ فؤاد الحلفات، استاذ قسم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الاخوة النواب: عند مناقشة السياسة التموينية لاية حكومة فيجب علينا ان نأخذ بالاعتبار امورا كثيرة وعوامل شتى أهمها ما يلي:

١ . ضبط الاسعار لجميع المواد التموينية والاستهلاكية.

٢ . عدم فرض ضرائب جديدة ترهق كاهل المواطنين من الطبقتين الوسطى والفقيرة .

٣ . سن تشريعات جديدة تشدد العقوبات المادية والمعنوية على التلاعبين بالاسعار وبالاقتصاد ونشر اسمائهم عبر شاشات التلفزيون والصحافة المحلية.

٤ . زيادة الدعم لمربي المواشي والثروة الحيوانية والزراعية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته . الاستاذ الغياشي .

السيد ابراهيم الغياشي : بسم الله الرحمن الرحيم .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

بعد الاستماع لكلمة معالي وزير التموين التي القاها نيابة عن الحكومة امام مجلسكم الكريم في الايام الماضية والتي كان عنوانها سياسة الاسعار للمواد التموينية . ومن مفهوم هذا العنوان والمتبع لخطوات هذه الحكومة في هذا المجال اي الاسعار التموينية للمواد الاساسية وغيرها . يستنتج بأن حكومتنا الرشيدة تنفذ تعليمات ووصفات صندوق النقد الدولي وبرنامجه التصحيح الاقتصادي بحذافيره . على الرغم من ان الحكومة تعلم علم اليقين بأن مواطننا الاردني خاصة الموجود في الريف الاردني والذي يغالب من تدني الدخل وعدم قدرته على شراء المواد الاساسية له ولافراد عائلته ، والتي

تشير الدراسات بأن معظمهم يعيشون تحت خط الفقر ، وهم بذلك يستحقون الدعم ، الا ان حكومتنا هذه وتنفيذا لبرنامج التصحيح الاقتصادي ، تقوم من حين الى اخر برفع اسعار العديد من المواد والاكثر استهلاكاً من قبل المواطن . لذا فاني اذكر معظم الزملاء الكرام والذين القوا كلماتهم من على هذه المنصة وفي العديد من المناسبات وشاروا فيها الى ان مجتمعنا الاردني بغالبية العظمى هم من ذوي الدخل المحدود ومن الفئات التي تعيش تحت خط الفقر ، فان هذه الفئات لا تتحمل رفع الاسعار لمثل هذه المواد ، واصبحوا في حال لا يستطيعوا تحمل هذه الاجراءات من الحكومة والتي وصلت الى رغيف خبزهم ، ولعلم الجميع ان معظم اهنا في الريف لا يجد سوى لقمة الخبز وفي أحسن الظروف يجد معها كوب من الشاي فقط .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام ان ما تقوم به الحكومة من تنفيذ سياساتها الضريبية من خلال مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الضريبية ومنها القانون المؤقت للضريبة الاضافية ومشروع قانون ضريبة المبيعات المعروض على مجلسكم الكريم ، وزيادة الاسعار للمواد التموينية ، فإنها تؤدي الى ضعف القدرة الشرائية لمواطننا ، الذي يتطلع الى عائلته تحت هذه القبة بالوقوف امام مثل هذه السياسات التي قد تؤدي الى ردود فعل لا يحمد عقباها . ولنا في احداث نيسان عام ١٩٨٩ اكبر مثل على ذلك .

كما واثني اثنى على معالي وزير التموين المحترم زيادة المراقبة على الاسعار في السوق

الاردني في جميع المناطق ، حيث يوجد الطمع والجشع لدى الغالبية العظمى من تجارنا بجميع فئاتهم .

اما حول ما ورد ضمن كلمة الحكومة بأنه لا يوجد نية لزيادة الاسعار . فاني أسأل هل بقي سلع في السوق الاردني لم يرتفع سعرها . وفي المقابل هل بقي في جيب المواطن ما يدفعه نتيجة زيادة الاسعار وكثرة الضرائب وغيرها .

اما الملاحظة الاخرى ، فهي الهدر في استعمال الخبز وضياع كمية كبيرة منه ، فاني ومن خلال ملاحظتي ، بأن هناك العديد من الافران تقوم بانتاج الخبز بطرق غير صحية ، ولا تطبق عليه المواصفات المطلوبة لكي يكون صالح للاستهلاك .

وهنا وفي هذا المجال فاني اقترح على الحكومة اقامة افران الية في جميع المحافظات ، والتي من خلالها يكون انتاج الخبز حسب المواصفات وعليه يمكن التغلب على جانب كبير من الاسراف والهدر في الخبز لدى المستهلك .

ان معظم المواد الاساسية التي يحتاجها المستهلك هي من انتاج القطاع الزراعي والذي ينتج في الاردن في جميع الفصول في السنة . وان هذا القطاع يستحق من الجميع الدعم والتشجيع على الانتاج لكي يكون رافداً للاقتصاد الوطني ، ومنتجا للمواد الاستراتيجية التي تكلف الخزينة المبالغ الطائلة في حال استيرادها .

اما بخصوص المبلغ الذي اشار اليه معالي الوزير والناتج عن رفع سعر الخبز فاني اقترح تخصيص جزء منه لاقامة الافران الالية في

المناطق التي لا تتوفر فيها مثل هذه الافران .

اما باقي المبلغ فيحول الى صندوق المعونة الوطنية لتمويل مشاريع رأسمالية او معونات متكررة لتلك الفئات المحتاجة من مجتمعنا وخاصة في الريف .

والسلام عليكم ورحمة الله .

النائب ابراهيم الغياشي

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الدكتور همام سعيد ، الاستاذ محمد الدردور .

السيد محمد الدردور : بسم الله الرحمن الرحيم .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

بيان الحكومة حول موضوع الاسعار هام جدا لأن موضوعه يخص كل بيت وكل أسرة بل وكل مواطن من افراد هذا البلد وقد لاحظت في هذا البيان مقارنة الاسعار خلال فترة سابقة قريبة بعد المرحلة التي تدل فيها مستوى الدينار وانخفضت قيمته وظهرت الزيادة في الاسعار بسيطة لا تؤثر مع دخل الفرد اذ ان المقارنة لم تتم بين هذه الاسعار ودخل الفرد قبل الهزة الاقتصادية التي حدثت في بلدنا وكان الامر فقط يعني زيادة قروش بسيطة على المواد الغذائية والمصنوعات والمنتجات المحلية وكنت اثنى ان يشار الى التفاوت الحقيقي والكبير الذي حصل بين قيمة الدينار ومستوى الدخل والذي كان السبب الرئيسي لارتفاع الاسعار خلال السنوات الاربع السابقة ثلاثة امثال ما كانت عليه بينما لم يزد دخل الفرد على دنائير بسيطة لا تساوي ما نسبته (١٠٪) من ارتفاع الاسعار ،

هكذا من الأشغال

إنه، وإن كانت الدولة لا تستطيع تحمل كامل الفرق بين سعر الدينار السابق والأسعار الحالية فالأولى بالحكومة أن تحافظ على استمرار استقرار الأسعار وإن لا تزيد في أسعار المواد سواء الرئيسية منها أو الثانوية فلا تترك المواطن يعاني من ازدواجية ثلثي مستوى الدخل ثم ارتفاع الأسعار ارتفاعاً مذهلاً.

ففي العام الماضي وعلى مستوى المواد الغذائية تم رفع سعر السكر والرز والحليب والطحين رغم تأكيد الحكومة بأنه لا زيادة على الأسعار في ذلك العام كان الوعود لا تعني سوى عكس معناها، تماماً كما تعود المواطن أن يقرأ في صفحات الجرائد تحديد أسعار كذا وكذا ففهم أن هذا التحديد لا يعني إلا زيادة أسعار تلك المواد لا تحديدها. ومنذ أيام تم رفع سعر جميع أنواع الصابون الناعم والمنظفات بنسبة كبيرة. وقبلها زيدت أسعار الأسمنت والحديد، ورفعت أجور المكالمات وزيدت ضرائب أخرى جديدة ومع اشارتي إلى هذه الأسعار لابد من أن اشير إلى تدهور أسعار المواد الأخرى الرئيسية كالخضار والدواجن مما أدى إلى خسارة كبيرة لهذا القطاع من الناس أنني ادعو الحكومة لمعالجة هاتين الظاهرتين باستيعاب فائض الدجاج وطرح عطاء استهلاك القوات المسلحة من هذه المادة من الناتج المحلي كما أن الحكومة مدعوة لدعم مشاريع ومصانع تساهم بتمويل جزء منها والباقي يطرح للاكتتاب العام وذلك من أجل تعليب الخضار والفواكه أو تصديرها حتى لا يلدب الناتج المحلي هذراً ويترك على أرض المزارع لأنه لا يساوي كلفة جمعه ونقله.

واليوم وبعد أقرار الموازنة عام ١٩٩٣

جرى الحديث عن زيادة في رواتب الموظفين وجرى الجدل حول قيمة هذه الزيادة وظهر اتجاه الحكومة الاكتفاء بعشرة دنائير والتي لا تساوي شيئاً بالقياس إلى متطلبات الفرد كان واقع الحال يقول أن ما تريده الحكومة تأخذه نقداً بقرار بسيط وسريع ولكن ما تعطيه للمواطن والموظف من أجل تحسين أحواله المعيشية يجري التباطؤ والتفتير والتأجيل والتسويق.

والإشارة الأخيرة لأولئك الناس من متقاعدي الضمان الاجتماعي الذين يتقاضون رواتب زهيدة تتراوح بين (٤٠ - ٥٠) دينار فإنهم بحاجة إلى انصاف حيث أنهم قد تم نسيانهم في زيادة العام الماضي التي بلغت عشرة دنائير فهل سيتم انصافهم خلال هذا العام. أنهم فئة تحتاج إلى زيادة في دخلهم وتحسين في أحوالهم ولا مبرر لاستنابهم من تلك الزيادة التي مضت.

أن الحديث عن الأسعار التي يقارن دائماً بين دولة ودولة إن الحديث عن الأسعار لا تقارن بين دولة ودولة ولا يجوز أن يقال أن سعر الخبز هو أرخص الأسعار في دول العالم أو أن أغلب الدول لا تقدم الدعم للمواد التموينية لأن تلك الدول إنما تراعي باستمرار زيادة الدخل لدى المواطنين وإن تلك الدول تزيد في رواتب موظفيها بنفس النسبة التي تزيد فيها الأسعار فلا يأبه المواطن والموظف لأي زيادة في الأسعار لأنه يعرف أن الدولة ستعوضه عن خسارته وتدفع له تلك الفروق.

أنني أهيب بحكومة سيادة الشريف أن توقف هذه الزيادات في الأسعار وإن يصار إلى

التخفيف والتخفيض من الأسعار الحالية حتى لا تنفش الجريمة أكثر مما وصلت إليه إذ أن الفقر والبطالة وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات العصر يزيد من الشعور بالحقد والنقمة على كل مسؤول عن تلك الزيادة وتكون سبباً في ارتكاب كثير من الجرائم التي رافقت هذه الزيادات.

أن أمن الوطن وسلامة مسيرته يتوقف على الأمن الغذائي الذي يحفظ للناس كرامتهم ولقمة عيشهم، وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، استاذ سعد حدادين، استاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس، الزملاء الكرام سأختصر في الحديث وسأعرض لموضوع بيان الحكومة.

جاء البيان واضحاً من حيث أنه: أولاً: أوضح حالة الاستقرار النسبي لمستوى الأسعار خلال العام ١٩٩٢، وهذا أمر يدعو إلى الارتياح. وبغض النظر عن الأسباب التي دعت إلى ذلك.

ثانياً: أن الزيادة في الأسعار المشار إليها في بيان معالي وزير التموين هي زيادة عادية إذا ما أخذنا بالاعتبار أن معظم المستوردات قد ارتفعت أسعارها في بلد المنشأ وبالتالي انعكاس هذا الارتفاع على الأسعار المحلية وبالنسبة التي أشار إليها البيان.

ثالثاً: أن ارتفاع سعر الطحين أمر جيد

لأن المواطن العادي لا يدرك فعلاً الفرق بين سعر شراء القمح من الخارج أو القمح المحلي والسعر الذي يشتري به المستهلك هذه المادة، ومن المؤكد أن الحكومة تدفع ثمناً للطحين يساوي ضعف الثمن الذي يدفعه المستهلك على الأقل. إضافة إلى ذلك فإن كميات غير عادية من الطحين المدعوم تلدب بالهبات غير صحيحة، كالتهرب مثلاً وعدم ترشيده الاستهلاك البيئي واستعمال الطحين لغیر الحالات المخصصة لها إضافة إلى استهلاكه من قبل الوافدين، ولهذا ومع تأكيد على الأشادة بوضوح البيان إلا أنني أرى التالي:

أولاً: ضرورة ضبط الأسعار المحددة من خلال تشديد الرقابة وعدم التهاون مع المخالفين.

ثانياً: إعادة النظر بالدعم من حيث المبدأ وتحويله إلى دعم لمنتجي القمح وبقية أنواع الحبوب واللحوم على اختلاف أنواعها.

ثالثاً: توسيع قاعدة المستفيدين من المؤسسات الاستهلاكية ليشمل الفقراء من أبناء المجتمع.

رابعاً: التركيز على استعمال البطاقات ليتسنى للجهات المعنية حصر الدعم في المواطنين الأردنيين.

خامساً: إعادة النظر بالأسعار الخاصة بالمواد الأساسية اللازمة للمواطن ليس بدعمها بل بالزام أصحاب العلاقة بتحديد الأسعار بهامش ربح معقول. وبالمحصلة أرجو من الحكومة الكريمة

أخذ الملاحظات السابقة بالاعتبار، وشكرا لكم.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ الدغمي، استاذ لث الشبيلات، دكتور فوزي الطيمية.

الدكتور فوزي شاعر الطيمية: شكرا معالي الرئيس، فيما يتعلق بالاسعار ونجيبا للتكرار، اكتفي بما قيل في هذا المجلس الكريم، اما بشأن السياسة التموينية فقد تضمن تقرير اللجنة الزراعية الذي تلي عل هذا المجلس الكريم في الجلسة الماضية وجهة نظر في هذه السياسة وهي تعكس موقف من هذا الموضوع الهام، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الان انتهت اسماء الاخوة الذين طلبوا الحديث وهذه المناقشة وتبادل الرأي بين المجلس والحكومة قد تم ببيان الحكومة الذي قدمه معالي وزير التموين والكلمات التي القيت من الاخوة النواب فالان اذا كان هناك ملاحظات لمعالي وزير التموين، تفضل.

معالي وزير التموين: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس، السادة النواب المحترمين.

بداية اشكر جميع الاخوة الذين تكلموا وناقشوا بيان الحكومة بشأن سياسة الاسعار سواء كان نقاشهم ايجابيا مع سياسة الحكومة او منتقدين لها، ولكن احب ان اقول ان وزارة التموين تعمل من خلال قانون التموين وهي تقوم بتطبيق هذا القانون وقد كنت قد اشرت

بان هناك ثلاث انواع من السلع التي تراقبها وزارة التموين، وهذه السلع قد وردت في كلمتي التي قلت فيها المواد الاساسية وهي اربعة الحبز، والارز والسكر والحليب المدوم، وهناك السلع الاخرى التموينية تعد بحوالي (٣٦) سلعة من ضمنها الخضار والفواكه والحليب والاجبان وغيرها من هذه السلع وهي التي تحدد اسعارها وتراقب ومنها السلع الاخرى وهي سلع لا تتجاوز الخمس او الست انواع وغير هذه السلع غير خاضعة للتسعيرة او للرقابة ارجو ان يكون ذلك واضحا وان وزارة التموين غير مسؤولة عن مراقبة او تحديد غير هذه الانواع من السلع وهي تخضع لقاعدة العرض والطلب في هذا البلد، الصحيح بعض النقاط الهامة التي احب ان اعقب عليها والتي وردت من الاخوة النواب المحترمين صحيح ان امنية كل مواطن ان يرى ان هناك اكتفاء ذاتي امنيقي وامنية اي مسؤول ان نرى صوامع الحبوب في الاردن مليئة بالقمح والذرة والشعير انتاج البلد، ويجب جميعا ان نقوم بهذا الجهد في الوصول الى هذا الاكتفاء مع شكري ان توصل الاردن الى هذا الاكتفاء الذاتي من عملية الحبوب كحبيب ولكن يجب العمل حتى الوصول الى هذا الهدف. الحكومة من جانبها قامت بامور كثيرة وهي عملية تشجيع شراء وزراعة الحبوب بجميع انواعها والخضار واحب على سبيل المثال ان اقول ان الحكومة قدرت شراء القمح (١,٤٧) دينار بينا اسعاره العالمية بحدود (٩٠-٩٢) دينار واصل مستودعاتنا، الشعير حديدنا. سعره بحدود (١٠٥) دنائير بينا سعره العالمي ايضا بحدود (٧٢) الى (٧٣) دنائير، الذرة الصفراء حددنا

وان اسعارها ارتفعت من حبي وتقديري للذي قال هذا الموضوع الظاهر انه يعني ما يشتري هو شخصا العام مثل هذا الوقت وفي هذه الايام بالذات كان سعر اللحوم المستوردة حوالي (٤) دنائير ولحوم العجل (٣,٦٠٠) دنائير والدجاج كانت اسعاره جدا مرتفعة الان اسعار اللحوم بـ (٣,٦٥) وهذا السقف الذي حددته وزارة التموين وتعامل ضمنه ولحوم العجل بحدود (٢,٨٠٠) دنائير والدجاج الان نحن في ازمة في الدجاج المحلي مع الاسف قبل شهر او شهرين كنت قد اجتمعت مع اللجنة الادارية لتعالج موضوع الفوائض من الدجاج وكيفية حل الدجاج وتنظيم هذا القطاع ومع الاسف اليوم لا يوجد في هذا القطاع ما يكفي يمكن استهلاك ساعتين او ثلاثة في المملكة، النقطة الثانية التي احب ان اؤكد عليها قضية الاعلاف والاعلاف حقيقة نحن ندعم المواشي والدواجن، الدواجن نطعمها بالذرة بسعر الكلفة المباشرة وهناك تحمل للدولة للكلفة الغير مباشرة اما فيما يخص الاغنام فابضا انا مع قناعة كاملة اننا لا يمكن ان نصل الى الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء لذلك فتحنا باب الاستيراد وامام باب الاستيراد هذا نحن نسمح بالتصدير وندعم هذا التصدير ولكن ايضا كل رأس يصدر من الاردن نستوفي منه فرق الدعم (٣,٥) دنائير وقد استوفينا هذا العام منذ بداية تطبيق هذا القرار يمكن في شهر (٢ أو ٣) لا اذكر انما مبلغ ما استرد من قيمة الدعم حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار والدعم الذي صرف على الاعلاف حوالي (٧,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار وباعتقادي اننا نحن ان نشجع عائلات كثيرة في تربية هذه

سعرها بسعر الكلفة تقريبا- (١٠٥) دنائير وشجعنا زراعتها وطلبنا من المزارعين ان يترجها الى هذه الزراعة لاننا نستورد كامل انتاجنا من هذه المادة صحيح في هذا المجال ايضا في دعم الانتاج الوطني منعنا استيراد زيت الزيتون الا بما يغطي حاجة البلد من اي نقص وكذلك منعنا استيراد الحليب المجفف في عبوات كبيرة دعما للانتاج المحلي، منع استيراد العدس الحب الاحمر الا بما يغطي حاجة الانتاج المحلي وبيع بسعر الكلفة فاذا ارتفع السعر في الخارج يرتفع في الاردن، الواقع النقطة الثانية التي ايضا الحكومة قررت هذا العام شراء محصول البطاطا والبصل والثوم بأسعار مجزية حتى يتوجه المزارعين الى زراعة هذه الانواع، القول حقيقة ان هناك هدرب (٤٠٠) الف طن طحين او خبز باعتقادي هذا كلام مبالغ فيه جدا ان كل حاجتنا او كل استهلاكنا من الطحين حوالي (٤٠٠ - ٤٢٠) الف طن تستهلك سنويا الصحيح يسمح لي مجلسكم الموقر ان اخوض في نقطة وهي عملية الدعم ومقدار الدعم انتم ايها السادة وافقتم على تخفيض الدعم من (٤٢) مليون الى (٣٦) مليون عندما جاءت الموازنة بين يديكم ومع الاسف الشديد لم ادعى شخصيا انا الى اللجنة المالية لديكم لانا نقاش هذا الموضوع هل يكفي هذا الدعم؟ ام لا بل انتم وافقتم على هذا الدعم دون اية مناقشة من الوزارة المعنية وبالتالي اترضيتم تخفيض هذا الدعم وبالتالي الان مع الاسف اقول تريدون زيادة من اين آتي بهذه الزيادة وانتم وافقتم على هذه الامور، الزيادة في مقدار الدعم الصحيح النقطة الاخرى التي اثارها بعض الاخوان حول اللحوم